"مدى حدود مسئولية المراجع الخارجى فى مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت وأثر ذلك على سلوك أسعار الأوراق المالية : دراسة نظرية وتطبيقية"

دكتـــور
شوقى السيد فوده
الاستاذ المساعد بقسم التكاليف ونظم المعلومات
كلية التجارة - جامعة طنطا

بسم الله الرحمن الرحيم

"مدى حدود مسئولية المراجع الخارجى فى مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت وأثر ذلك على سلوك أسعار الأوراق المالية : دراسة نظرية وتطبيقية"

١-١. مقدمة :

على الرغم من أن عمر تكنولوچيا الإنترنت قد يكون أكثر من ثلاثين عاماً ، إلا أن قطاع الأعمال بدأ الإهتمام بالإنترنت مع ظهور الشبكة الدولية للمعلومات (الويب) The World Wide Web فى عام ١٩٩٥م ، وبالرغم من الإختلافات الفنية إلا أن الويب أداة أساسية من أدوات الإنترنت . وتعتبر الإنترنت وسيلة إتصال عالمية فريدة من نوعها نظراً لسرعة وسهولة الإتصال وإنخفاض تكلفة تداول المعلومات عبر الشبكة بسبب التطور المذهل فى التكنولوچيا والبرامج واللغات ذات الصلة بالإنترنت ، كما أن الإنترنت وسيلة إتصال تفاعلية Interactive ، وتوفر إمكانيات الوسائط المتعددة Multimedia لعرض المعلومات المحاسبية الأمر الذى يجعلها تختلف عن كثير من وسائل الإتصال الأخرى ، ولكل هذه الأسباب وغيرها تنمو شبكة الإنترنت يومياً ويزداد عدد الذين يدخول عليها عبر العالم بمعدلات عالمية .

١-٢. طبيعة المشكلة ودوافع البحث :

من الحقائق الثابتة فى الآونة الأخيرة نجد أن منظمات الأعمال تستخدم شبكة الإنترنت بصفة أساسية كأداة للإعلان والتجارة الإلكترونية Electronic Commerce ، إلا أن العديد منها بدأت تدرك أهمية إستخدام الإنترنت كقناة توزيع بديلة لمعلوماتها المالية ، وبدافع خفض التكلفة وقت نشر وتوزيع المعلومات المحاسبية ، وتدعيم ممارسات الإفصاح التقليدية ، وزيادة كمية ونوعية البيانات المفصح عنها ، وتحسين فرص الوصول للمستثمرين الجدد فى تداول أسعار الأوراق المالية فى البورصة .

وتعرض المنشآت والشركات المعلومات المحاسبية (القوائم المالية) غالباً على جزء منفصل بمواقعها يسهل الدخول عليه من خلال صفحة البداية Home Page تحت عنوان "علاقات المستثمرين Investor Relations . ومن هنا تغيرت بيئة التقارير المالية من الإعتماد على الورق إلى الإعتماد على الإنترنت Internet ، وبدأت كثير من الشركات الصناعية فى نشر تقاريرها المالية على شبكة الإنترنت بإستخدام برنامج Adobe Acrobat ، حيث يقوم هذا البرنامج بحفظ الإطار الكامل للقوائم المالية بدون وجود أى روابط Hyperlinks بين عناصرها ، وتقرأ التقارير المالية كما لو كانت نسخة ورقية ،

وينحصر التغيير فى أن القوائم المالية أصبحت فى شكل الكترونى متاح على الإنترنت لكل المستفيدين للإطلاع عليها بدون إمكانية تغييرها . وعند هذا المستوى من التكنولوجيا لم يشكل نشر المعلومات المحاسبية (القوائم المالية) على شبكة الإنترنت أى تحدى أو مشاكل تذكر لمهنة المحاسبة والمراجعة .

إن عملية المراجعة تبدأ بالقوائم المالية وتنتهى فى نفس الوقت بإبداء رأى المراجع عن عدالة ومصداقة ما نشر فى هذه القوائم المالية وذلك من خلال حصول المراجع الخارجى على أدلة الإثبات المطلوبة لذلك . ولما كانت الأخطاء تؤثر على صحة القوائم المالية وبالتالى تؤثر على رأى المراجع الخارجى فإن خطة المراجع لابد وأن تتضمن من الإجراءات التى تؤدى إلى الكشف عن الأخطاء الجوهرية والتى يكون لها تأثير على صحة القوائم المالية وبالتالى يكون لها تأثير على رأى المراجع .

ومما لاشك فيه أن المنتج النهائى للمحاسبة يتمثل فى مجموعة من القوائم المالية المنشورة التى تعدها الإدارة لصالح جميع الأطراف المعنية داخل المنشأة وخارجها مثل البنوك وهيئة سوق المال والمستثمرين ومصلحة الضرائب ..... إلخ ، وفى ظل عدم قدرة مهنة المحاسبة على التحديد القاطع لنوعية المعلومات المحاسبية التى يحتاجها مستخدمى القوائم المالية حتى لو إقتصر الإهتمام على المستثمرين والمقرضين ، وحالياً تقوم المهنة بإعداد تقارير مالية ذات غرض عام تعنى بالحد الأدنى من الإحتياجات المشتركة لمستخدمى القوائم المالية لأنه من غير العملى تتعدد التقارير المالية بتعدد الحاجات الخاصة لهم بسبب التكلفة . ولذلك تأتى التقارير المالية معبرة عن وجهة نظر طرف واحد فقط هو معدى هذه التقارير المالية . ومع ظهور شبكة الإنترنت واجهت مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات كثيرة تفرض عليها التخلى سريعاً عن كثير من المعتقدات والإفتراضات التى تعد على أساسها القوائم المالية . والمدخل الوحيد لمواجهة هذه التحديات هو أن تظل المهنة على إتصال بالمستفيدين لأخذ أرائهم بشأن شكل ومحتوى وتفاصيل ما يقدم إليهم من معلومات لتحافظ على قيمتها ووجودها ، وبذلك ستدخل الديمقراطية عالم المحاسبة ولن تعد حكراً على السياسة .

ويرى الباحث مع هذا التطور التكنولوجى بقدراته الفائقة والنمو السريع فى نشر المعلومات المحاسبية (القوائم المالية) على شبكة الإنترنت ظهرت العديد من المشاكل الخاصة بمصداقية وأمن المعلومات المحاسبية المنشورة على شبكة الإنترنت ، نذكر منها :

(١) عدم إدراك المستفيدين لحدود القوائم المالية للمراجعة نتيجة لربط محتويات القوائم

المالية والمعلومات الأخرى (غير المالية) على موقع الشركة ومواقع الشركات الأخرى .

(٢) بعد نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت تقوم غالبية الشركات بإعادة صياغة القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجى مع إضافة الروابط المتفاعلة للربط بينها ، مما قد يؤدى إلى تشوية الحقائق وتوصيل رسالة لمستخدمى القوائم تخالف ما يقصده المراجع الخارجى .

(٣) قيام بعض الشركات بنشر القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجى على مواقع بعيدة عن سلطة ورقابة المراجع ، قد يؤدى إلى تغيير مضمون التقرير ، مما يهدر مصداقية وثقة المعلومات المالية لمستخدميها .

(٤) قد يحدث تحريف فى المعلومات المحاسبية المنشورة بعد مراجعتها بهدف الغش والإحتيال بمهارات متواضعة من جانب بعض الهواه مما يؤثر على أسعار الأسهم فى البورصة .

(٥) وجود كم هائل من المعلومات المالية التى تقع أساساً خارج نطاق القوائم المالية والتى لايتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة ولاتخضع لفحص المراجع ، وتزداد الخطورة إذا صاحبها تقرير المراجع الخارجى ، مما يؤثر ذلك على سلوك أسعار الأسهم فى بورصة الأوراق المالية .

ويمثل هذا البحث دراسة إستكشافية لتحليل المشاكل والحلول لأثر مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت وحدود مسئولية المراجع الخارجى منها . ومن هنا يمكن تلخيص وبلورة طبيعة مشكلة البحث فى شكل صياغة الأسئلة التالية :

(١) ما هى حدود إستخدام شبكة الإنترنت لنشر القوائم المالية فى بيئة الأعمال المصرية ؟ .

(٢) ما هى ممارسات الإدارة التى تحد من مصداقية وثقة القوائم المالية المنشورة على شبكة الإنترنت ؟ .

(٣) ماهية الحلول للتغلب على مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت ؟ ومدى تأثير ذلك على سلوك أسعار الأوراق المالية فى البورصة ؟ .

(٤) ما هى مدى حدود مسئولية المراجع الخارجى تجاه المعلومات المحاسبية المنشورة على شبكة الإنترنت فى بيئة الأعمال المصرية .

(٥) هل يمكن بناء دراسة إستكشافية حول أثر مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت ومدى تأثيرها على سلوك أسعار الأوراق المالية فى البورصة المصرية ؟ .

١-٣. هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحديد مدى حدود مسئولية المراجع الخارجى تجاه مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت فى بيئة الأعمال المصرية ومدى تأثير ذلك على سلوك أسعار الأوراق المالية فى البورصة ، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية :

(١) بيان حدود إستخدام شبكة الإنترنت كوسيلة لنشر القوائم المالية ببيئة الأعمال المصرية .

(٢) تشخيص المشاكل والحلول لأثر مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت .

(٣) إبراز دور مسئولية المراجع الخارجى تجاه مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت ببيئة الأعمال المصرية .

(٤) بناء دراسة ميدانية حول مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت ، ومدى تأثير ذلك على سلوك أسعار الأوراق المالية فى البورصة المصرية .

١-٤. أهمية البحث العلمية والعملية :

تتمثل أهمية البحث العلمية والعملية فى النقاط التالية :

(١) يعتبر البحث فى مجال مسئولية المراجع الخارجى تجاه مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت ببيئة الأعمال المصرية من الموضوعات التى لم تلق إهتماماً كبيراً من جانب الباحثين ، ولذلك فإن هذا البحث يمثل إضافية علمية .

(٢) يتناول هذا البحث مشكلة أثر مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت ، ومدى تأثير ذلك على سلوك أسعار الأسهم فى بورصة الأوراق المالية المصرية ، فهذا يعد مجال خصب للدراسة والبحث .

(٣) تزداد أهمية هذا البحث فى ظل نشاط سوق رأس المال فى مصر ، حيث تؤثر جودة المراجعة ومصداقية تقرير المراجع الخارجى فى أسعار الأوراق المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية .

(٤) يكتسب البحث أهميته من حيث أنه يقع فى منطقة غير مسبوقة ولهذا النوع من البحوث ، ويتصدى لقضية شائكة تحتاج لجهود كبيرة من الباحثين لتدعيم قدرة المهنة على فهم بيئة التقرير الجديدة ووضع المعايير المناسبة لها وبالسرعة التى يتطلبها مستخدمى القوائم المالية .

(٥) بدأت أخيراً تدرك منظمات الأعمال أهمية إستخدام شبكة الإنترنت كقناة توزيع بديلة لمعلوماتها المالية ، بدافع خفض التكلفة ووقت نشر وتوزيع المعلومات المالية مع زيادة كمية ونوعية البيانات المفصح عنها لمستخدميها .

١-٥. منهج البحث :

سيقوم الباحث بإستخدام النموذج الوصفى Descriptive Model فى وصف مدى حدود مسئولية المراجع الخارجى تجاه مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت ، وذلك من خلال دراسة المشاكل والحلول لهذه الظاهرة موضوع البحث ، وكذلك يستخدم أيضاً النموذج الأيجابى Positive Model فى تحليل وتفسير النتائج التى ستفسر بها الدراسة الميدانية حول موقف ومسئولية المراجع الخارجى تجاه مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت ومدى تأثير ذلك على سلوك أسعار الأوراق المالية فى البورصة المصرية .

وفى ضوء تحقيق أهداف البحث والدراسة التطبيقية ، استخدم الباحث أسلوب المقابلات الشخصية لغرض جمع البيانات والمعلومات المحاسبية من القوائم المالية المنشورة من عينة مجتمع الدراسة الممثل فى بعض الشركات المقيدة فى بورصة الأوراق المالية . ويتم ذلك من خلال الإستعانة بالأدوات والمقاييس والأساليب الإحصائية اللازمة لإجراء هذه الدراسة وإختبارها عن طريق بعض الإختبارات الإحصائية .

١-٦. حدود (نطاق) البحث :

تتمثل حدود البحث فى مجموعة القيود التى تحدد نطاق الدراسة وتشمل :

(١) إقتصرت حدود البحث على مدى حدود مسئولية المراجع الخارجى عن مصداقية نشر القوائم المالية فقط على شبكة الإنترنت دون أى معلومات مالية أخرى .

(٢) إقتصرت الدراسة التطبيقية على دراسة العلاقة بين معلومات السوق (المعلومات المالية) كمتغيرات تابعة ومصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة كمتغيرات مستقلة عن هذه الظاهرة .

(٣) إقتصرت العينة الميدانية على بعض الشركات المساهمة المسجلة فى بورصة الأوراق المالية المصرية دون التطرق إلى الوحدات الإقتصادية الخدمية .

١-٧. خطة البحث :

تحقيقاً لأهداف هذه الدراسة يمكن تبويب البحث إلى المباحث الآتية :

المبحث الأول : تشخيص مشكلة مصداقية نشر المعلومات المحاسبية (القوائم المالية) على شبكة الإنترنت .

المبحث الثانى : تحليل ممارسات تكنولوجيا الإنترنت ومدى تأثيرها على مصداقية نشر القوائم المالية فى بيئة الأعمال المصرية .

المبحث الثالث : أثر مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت ومدى تأثير ذلك على سلوك أسعار الأوراق المالية المصرية .

المبحث الرابع : مدى حدود مسئولية المراجع الخارجى عن مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت فى بيئة الأعمال المصرية .

المبحث الخامس : دراسة ميدانية لأثر مصداقية نشر القوائم المالية على الإنترنت ومدى تأثير ذلك على سلوك أسعار الأوراق المالية المصرية .

المبحث السادس : خلاصة ونتائج وتوصيات البحث .

المبحث الأول
تشخيص مشكلة مصداقية نشر المعلومات المحاسبية (القوائم المالية) على شبكة الإنترنت

١-١ . مقدمة :

فى الحقيقة تغيرت بيئة تقرير المراجع الخارجى من الإعتماد على الورق إلى الإعتماد على الإنترنت Internet وبدأت الشركات فى نشر تقاريرها المالية بإستخدام برنامج Adobe Acrobat ، حيث يقوم البرنامج بحفظ الإطار الكامل للقوائم المالية بدون وجود أى روابط Hyperlinks بين عناصرها ، وتقرأ التقارير المالية كما لو كانت نسخة ورقية (Trites, 1999, p.50) ، وينحصر التغيير فى أن القوائم المالية أصبحت فى شكل إلكترونى متاح على شبكة الإنترنت لكل مستخدمى هذه القوائم . وبالرغم من أن عمر تكنولوجيا الإنترنت قد يكون أكثر من ثلاثين عاماً إلا أن قطاع الأعمال بدأ الإهتمام بالإنترنت مع ظهور الشبكة الدولية للمعلومات (الويب) The World Wide Web فى عام ١٩٩٥م . (Lymer, 1999, p.290) .

١-٢. طبيعة مشكلة مصداقية نشر المعلومات المحاسبية (القوائم المالية) على شبكة الإنترنت :

ممالاشك فيه أن المنتج النهائى للمحاسبة يتمثل فى مجموعة القوائم المالية المنشورة التى تعدها الإدارة لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المنشأة (مستخدمى القوائم المالية) لغرض الإستفادة منها فى إتخاذ القرارات الرشيدة . وتعتبر شبكة الإنترنت وسيلة إتصال عالمية فريدة من نوعها نظراً لسرعة وسهولة الإتصال وإنخفاض تكلفة تداول المعلومات المحاسبية عبر شبكة الإنترنت بسبب التطور المذهل فى التكنولوجيا والبرامج واللغات ذات الصلة بالإنترنت ، كما أن شبكة الإنترنت وسيلة إتصال تفاعلية Interactive وتوفر إمكانيات الوسائط المتعددة Multimedia لعرض المعلومات الأمر الذى يجعلها تختلف عن كثير من وسائل الإتصال الأخرى ، ولكل هذه العوامل والأسباب تنمو شبكة الإنترنت يومياً ويزداد عدد الذين يدخول عليها عبر العالم بمعدلات عالية .

وبالرغم من أن منظمات الأعمال والشركات تستخدم شبكة الإنترنت بصفة أساسية كأداة للإعلان والتجارة الدولية Electronic Commerce ، إلا أن العديد منها بدأت تدرك أهمية إستخدام شبكة الإنترنت كقناة توزيع بديلة لمعلوماتها المالية بدافع خفض التكلفة ووقت نشر وتوزيع المعلومات المحاسبية ، والإتصال السريع بمستخدمى هذه المعلومات (القوائم المالية) ، وتدعيم ممارسات الإفصاح التقليدية ، وزيادة كمية ونوعية البيانات المفصح عنها ، وتحسين وتطوير فرص الوصول إلى المستثمرين الجدد .

من هنا يرى الباحث بأنه تغيرت بيئة التقارير المالية من الإعتماد على الورق إلى

الإعتماد على شبكة الإنترنت Internet ، وبدأت الهيئات والشركات ومنظمات الأعمال فى نشر تقارير المالية على الإنترنت بإستخدام برنامج Adobe Acrobat حيث يقوم هذا البرنامج بحفظ الإطار الكامل للقوائم المالية بدون وجود أى روابط Hyperlinks بين عناصرها ، وتقرأ التقارير المالية كما لو كانت نسخة ورقية .

ومن هنا أيضاً ينحصر التغيير فى أن القوائم المالية أصبحت فى شكل إلكترونى متاح على الإنترنت لكل مستخدمى هذه القوائم للإطلاع عليها بدون إمكانية تغييرها ، وعند هذا المستوى من التكنولوجيا لم يشكل نشر المعلومات المالية (القوائم المالية) أى تحدى أو مشاكل تذكر لمهنة المحاسبة والمراجعة . ومع ظهور الشبكة الدولية للمعلومات (الويب) The World Wide Web ولغة الترميز Hypertext Markup Language وما توفره من الروابط المتفاعلة Hyperlinks ، أخذت الشركات والهيئات بخطى سريعة فى بناء مواقعها ونشر تقاريرها المالية على الإنترنت بإستخدام هذه اللغة ، حيث تسهل الروابط للدخول السريع للمعلومات المناسبة والتجول داخل المستندات المطلوبة لمستخدمى القوائم المالية . ويوجد على مواقع الشركات ومنظمات الأعمال كم هائل من المعلومات المحاسبية التى تقع أساساً خارج نطاق موقع الشركة أو المنظمة ومواقع الشركات الأخرى ، قد يؤدى لعدم إدراك المستفيدين لحدود القوائم المالية التى تم مراجعتها ، وإعتماده على معلومات ظناً منه أنها خضعت لفحص المراجع الخارجى فى الوقت الذى لاتكون كذلك ، وقد يؤدى إلى إنتقاله لمعلومات لاتتعلق بالشركة موضوع إهتمامه ، الأمر الذى يؤدى إلى إرباكه وعدم تيقنه من الإنتهاء من قراءة القوائم المالية التى خضعت لفحص المراجع الخارجى .

وفى بعض الأحيان عند نشر القوائم المالية على الإنترنت تقوم غالبية الشركات والمنظمات بإعادة صياغة القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجى مع إضافة الروابط المتفاعلة للربط بينهما ، مما قد يؤدى إلى تشوية الحقائق وتوصيل رسالة للمستفيدين تخالف ما يقصده المراجع الخارجى . وفى حالة قيام الشركات أيضاً بنشر تقرير المراجع الخارجى على مواقعها بعيداً عن سلطة ورقابة المراجع الخارجى ، قد يتيح الفرصة لتغيير مضمون التقرير ، مما يهدر الثقة والمصداقية فى المعلومات المحاسبية المنشورة (القوائم المالية) التى يغطيها .

ويرى الباحث أن شبكة الإنترنت أصبحت وسيلة إلكترونية وقناة ، إتصال سريعة ، فإنه يمكن تحديث المعلومات المحاسبية المنشورة فى أى وقت ، فإذا تم تحديث القوائم المالية التى تم مراجعتها من قبل المراجع الخارجى فقد يعتمد المستفيدين (مستخدمى القوائم المالية) عليها ظناً منه أن المعلومات الحديثة يغطيها تقرير المراجع الخارجى .

ومن هنا يمكن تحريف المعلومات المالية التى تم مراجعتها من قبل المراجع الخارجى بهدف الغش والإحتيال بمهارات خاصة من جانب بعض الهواه .

وفى الآونة الأخيرة زادت الحاجة فى الدخول على المعلومات المحاسبية المنشورة

على شبكة الإنترنت ، وتزايد معها مخاطر رفع الدعاوى القضائية على المراجع الخارجى بسبب إعتقاد مستخدمى القوائم بأن كل المعلومات لها نفس مستوى ودرجة الثقة والمصداقية ، لهذا يرى الباحث أنه يجب على مهنة المحاسبة والمراجعة تحديد مسئولية المراجع الخارجى بوضوح فى ظل بيئة التقرير الجديدة المعتمدة على شبكة الإنترنت وذلك من خلال الإجابة على هذه الأسئلة التالية :

(١) من هو المسئول عن صحة ومصداقية ورقابة المعلومات المحاسبية المنشورة (القوائم المالية) على شبكة الإنترنت فى بيئة الأعمال المصرية ؟ .

(٢) ما هى مسئولية المراجع الخارجى إذا إعتمد الطرف الثالث على معلومات محاسبية منشورة غير صادقة على موقع المنظمة أو الشركة على الإنترنت ؟ .

(٣) ماهية مسئولية المراجع الخارجى فى حالة قيام المنشأة محل الفحص (العميل) بإحداث تغييرات غير مرغوبه فيها بالقوائم المالية التى روجعت وكذلك فى تقرير المراجع الخارجى المنشورين فى شبكة الإنترنت ؟ .

(٤) ماهية مسئولية المراجع الخارجى عن المعلومات المالية الأخرى (معلومات السوق) الموجودة على شبكة الإنترنت ؟ .

(٥) ما هى الحدود التى يغطيها تقرير المراجع الخارجى عند القيام بعملية المراجعة فى ظل تكنولوچيا المعلومات ببيئة الأعمال المصرية الحديثة ؟ .

(٦) أين ومتى تنتهى مسئولية المراجع الخارجى عندما يكون تقرير المراجعة جزء من القوائم المالية على موقع العميل (المنشأة محل الفحص) على شبكة الإنترنت ؟ .

(٧) ما هى الفترة الزمنية التى تنتهى عندها مسئولية المراجع الخارجى عن مصداقية نشر القوائم المالية وتقريره على الإنترنت ؟ .

(٨) ما الوزن الترجيحى الذى يعطى لتاريخ تقرير المراجع الخارجى فى الوقت الذى يتم فيه تحديث المستندات على الإنترنت بصفه دورية وبسرعة عالية ؟ .

ونظراً لأن هذه القضايا تمثل موضوعات جديدة ومازالت فى طور التكوين والبحث والدراسة ، فيجب على مهنة المحاسبة والمراجعة بالتحرك نحو هذه القضايا بسرعة لدراستها وحسم هذه القضايا ، وإلا ربما تتخلف المهنة عن تلبية إحتياجات المستفيدين وعن مسايرة خطى التقدم التكنولوچى فى ثورة المعلومات والعولمة .

١-٣. تحليل أهمية مصداقية نشر المعلومات المالية على شبكة الإنترنت :

فى الحقيقة قد يكون عمر تكنولوچيا الإنترنت أكثر من ثلاثين عاماً ، إلا أن قطاع الأعمال بدأ الإهتمام بفاعلية بالإنترنت مع ظهور الشبكة الدولية للمعلومات (الويب) The World Wide Web فى عام ١٩٩٥م (Lymer, 1999, P.290) . وتعتبر الإنترنت وسيلة إتصال عالمية فريدة من نوعها نظراً لسرعة وسهولة الإتصال وإنخفاض تكلفة تداول المعلومات المالية عبر الشبكة بسبب التطور المذهل فى التكنولوچيا والبرامج

واللغات ذات الصلة بالإنترنت ، كما يرى الباحث أن شبكة الإنترنت وسيلة إتصال تفاعلية Interactive وتوفر إمكانيات الوسائط المتعددة Multimedia لعرض المعلومات المالية ، الأمر الذى يجعلها تختلف عن كثير من وسائل الإتصال الأخرى ، ولكل هذه الأسباب وغيرها تنمو شبكة الإنترنت يومياً ويزداد عدد الذين يدخلون عليها عبر العالم بمعدلات عاليه ، فقد نشرت مجلة Fortune فى أكتوبر ١٩٩٩م أن ٢٤ مليون من ٤٢ مليون من البيوت الأمريكية التى لديها حاسب شخصى يدخون على الإنترنت ويجرون نصف مليون عملية تجارية فى اليوم ، وأن ٥ر١٢٪ من المستثمرين الأمريكيين يتجرون من خلال الإنترنت (FASB, 2000, P.2) . وتتمثل فوائد تحليل المعلومات المحاسبية على الإنترنت فى بيئة الأعمال المصرية فيمايلى :

(١) توفير كمية كبيرة وهائلة من المعلومات الفورية الإقتصادية والمالية بأقل تكلفة وفى أقل وقت ممكن (د. طلعت متولى ، ٢٠٠٢ ، ص٨٩) .

(٢) إن عبء تجميع وتصنيف وتحليل ومراجعة هذا الكم الكبير من المعلومات المالية سوف يقع على المحاسبين ، وهذه المعلومات سوف تكون متاحة على الإنترنت ، وفى أى وقت وبصورة ديناميكية ومرتبطة بصفقات التجارة الإلكترونية ، وهذا يدعو إلى ضرورة أن يؤهل المحاسبين أنفسهم بتقنيات التعامل مع الإنترنت فى ظل بيئة تكنولوچيا المعلومات .

(٣) نتيجة لنمو التجارة الإلكترونية ، فإن المنشأة سوف تتجه إلى التشغيل الفورى للبيانات On-Line ، وسوف ينعكس ذلك على مهنة المحاسبة والمراجعة فى صورة الإدخال الفورى وغير المرئى والتشغيل الفورى غير المرئى للبيانات المحاسبية ، سوف يؤدى ذلك بالضرورة إلى تطوير أساليب المراجع حتى يمكنها التكيف مع النظم الفورية للإنترنت .

(٤) إن غياب الإنترنت الفعلى والعملى عن بعض الدول سينعكس سلباً على إقتصاديات من عدة جوانب ، منها الحد من فرص الإستفادة من التجارة الإلكترونية (د. طلعت متولى ، ٢٠٠٢ ، ص٩٠) .

(٥) إن ظهور شبكة الإنترنت له تأثيرات متعدده على المحاسبة ، منها إنتشار المعرفة المحاسبية ، ونظم الرقابة المحاسبية والإفصاح المحاسبى .

١-٤. تحليل الدراسات السابقة التى تتعلق بمصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت :

سوف يستعرض الباحث بعض الدراسات الخاصة بمشكلة مصداقية نشر القوائم المالية على الإنترنت على النحو التالى :

١-٤-١. دراسة (Deller, Stubenrath & Weber, 1999)

أجريت هذه الدراسة على عينة ٣٠٠ شركة مسجلة فى هيئات سوق المال فى

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا ، ووجدت أن نسبة ٩٥٪ من الشركات الأمريكية لها مواقع على شبكة الإنترنت ، بينما كانت النسبة ٨٥٪ من الشركات البريطانية ، ونسبة ٧٦٪ من الشركات الألمانية ، كما أوضحت هذه الدراسة أن نسبة ٩١٪ من الشركات الأمريكية تستخدم الإنترنت لأغراض علاقات المستثمرين ، ونسبة ٧٢٪ من الشركات البريطانية ، ونسبة ٧١٪ من الشركات الألمانية تستخدم الإنترنت من أجل التجارة الإلكترونية .

١-٤-٢. دراسة (Trites, 1999, PP.56-60) :

أجريت هذه الدراسة على ٣٧٠ من شركات أمريكا الشمالية ، وتبين أن نسبة ٧٠٪ من الشركات لها مواقع على الأنترنت للمعلومات المالية موزعه كالآتى :

(أ) نسبة ٥١٪ من الشركات لها مواقع على الإنترنت عليها معلومات مالية .

(ب) نسبة ٢٥٪ من الشركات لها مواقع على الإنترنت عليها معلومات مالية كاملة .

(جـ) نسبة ٢٦٪ من الشركات لها مواقع على الإنترنت عليها معلومات مالية جزئية .

وأبرزت هذه الدراسة بأن لها برنامج Adobe Acrobat يحفظ الإطار الكامل للقوائم المالية بدون وجود أى روابط Hyperlinks بين عناصرها ، وتقرأ التقارير المالية كما لو كانت نسخة ورقية فى شكل إلكترونى متاح على الإنترنت لكل مستخدمى أو مستفيدى القوائم المالية .

١-٤-٣. دراسة (د. فهيم أبوالعزم ، ٢٠٠١م) :

أجريت هذه الدراسة على عينة ٦٩ شركة من الشركات المساهمة الكبرى السعودية التى تتداول أسهمها فى سوق المال والتى تحتل على ٣٤ موقعاً على شبكة الإنترنت حتى تاريخ ١٩ فبراير ٢٠٠١م ، وأوضح الباحث أن هناك ٥ مواقع تحت الإنشاء ، ٢٣ موقعاً عليها معلومات تاريخية وترويجية عن منتجات الشركات المساهمة السعودية ، هناك ٦ مواقع على الإنترنت عليها معلومات مالية تقع كلها فى قطاع البنوك التجارية ، ويعرض الجدول رقم (١) محتويات وأهم خصائص مواقع قطاع البنوك التجارية فى المملكة العربية السعودية :

إسم الشركة (البنك)	قوائم مالية	معلومات مالية أخرى	السنة المالية	تقرير المراجعة	الروابط	إمكانية السحب
١ – الراجحى المصرفية	نعم	نعم	١٩٩٩م	نعم	–	نعم
٢ – السعودى الأمريكى	نعم	نعم	٢٠٠٠م	–	–	–
٣ – العربى الوطنى	نعم	–	١٩٩٩م	–	–	–
٤ – السعودى البريطانى	نعم	–	٢٠٠٠م	–	نعم	–
٥ – السعودى للإستثمار	نعم	نعم	١٩٩٩م	–	–	–
٦ – السعودى الهولندى	نعم	–	١٩٩٩م	نعم	–	–
٧ – الرياض	–	–	–	–	–	–
٨ – الجزيرة	–	–	–	–	–	–
٩ – السعودى الفرنسى	–	–	–	–	–	–
الإجمالى	٦	٣	–	٢	١	١

جدول(١)

يوضح أهم خصائص مواقع قطاع البنوك فى المملكة العربية السعودية

ويلاحظ على الجدول السابق مايلى :

(١) أن هناك بنكين فقط يعرضان القوائم المالية مع تقرير المراجع (معلومات مالية كاملة) على شبكة الإنترنت .

(٢) أن هناك أيضاً أربعة بنوك تعرض قوائم مالية بدون تقرير المراجع ، وتوفر ثلاثة بنوك معلومات مالية أخرى .

(٣) على الرغم من سباق قطاع البنوك عن غيره من القطاعات الأخرى فى السعودية فى إستخدام الإنترنت لأغراض نشر المعلومات المالية ، إلا أنه أقل من دول أمريكا الشمالية وأوربا ، وربما يكون راجع لحداثة تصميم شبكة الإنترنت وسوق المال المتواضع فى المملكة العربية السعودية .

(٤) يرى الباحث إن التحسن المستمر فى مقدرة الإنترنت والإنخفاض الكبير والمستمر فى تكلفة إنتاج ونشر المعلومات بإستخدام الإنترنت ، الوصول الدائم والفورى للمعلومات المحاسبية . هذا قد يؤدى إلى تغيير أسلوب التقرير إلى الأطراف المعنية إلى شكل تقرير إلكترونى يتلاءم مع التحديث والعولمة .

المبحث الثانى
تحليل ممارسات تكنولوجيا الإنترنت ومدى تأثيرها على مصداقية نشر القوائم المالية فى بيئة الأعمال المصرية

٢-١. مقدمة :

تعتبر المعلومات المالية عادلة عندما يفحصها المراجع الخارجى ، حيث يكون المراجع رأياً مستقلاً بشأن عدالة ومصداقية الأرقام المقرر عنها بالقوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، والتى لايمكن للطرف الثالث التحقق منها بنفسه . وتتوقف المصداقية على ثلاث خصائص هى :

(أ) أمانة العرض للمعلومات .

(ب) القابلية للتحقق والإثبات .

(جـ) حياد المعلومات .

٢-٢. الممارسات التى أثرت على مصداقية نشر المعلومات المالية :

ومن هنا نرى أن الملاءمة والمصداقية خاصيتان أساسيتان للمعلومات المالية ، وعلى الرغم من أن الإنترنت أحدثت نقله نوعية كبيرة فى ملاءمة المعلومات المالية من حيث كمية ونوعية وتوقيت المعلومات المالية وعرضها بأشكال مختلفة ، إلا أن تكنولوجيا الإنترنت أتاحت العديد من الممارسات التى أثرت على مصداقية المعلومات المالية وإمكانية الإعتماد عليها ، ومن أهم الممارسات التى أثرت على مصداقية نشر القوائم المالية على الإنترنت هى :

٢-٢-١. حالة الربط بين المعلومات المالية المصدقة وغير المصدقة* :

فى ظل إستخدام الإنترنت لأغراض التقارير المالية ، تستخدم الروابط بين محتويات القوائم المالية والمعلومات الأخرى على موقع الشركة ومواقع الشركات الأخرى . ومن هنا يتضح لدينا ظهور العديد من المشاكل من أهمها :

(١) عدم وجود حدود للمعلومات المحاسبية المنشورة على الإنترنت (القوائم المالية المنشورة) يقف عندها مستخدمى القوائم المالية ، ومن هنا لايستطيع القارئ لهذه القوائم الحكم على مصداقية المعلومات التى حصل عليها ، وكذلك وجود صعوبة فى الوصول إلى ما يريده لكثرة التفاصيل المرتبطة ببعضها البعض .

(٢) يواجه مستخدمى القوائم المالية صعوبة معرفة من أين أتت هذه المعلومات المالية الموجودة على الإنترنت ، وقد لايعطيه ما عرض عليه مؤشراً لأن حدود الموقع ليست واضحة وهذا يؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية التى يحتاج إليها . (Trites, 1999, pp. 11-20)

* **المعلومات المالية المصدقة** : يقصد بها المعلومات المالية التى فحصت ورجعت من قبل المراجع الخارجى وتم نشرها على الإنترنت ، والمعلومات المالية غير المصدقة يقصد بها عكس ما قيل .

(٣) تتصف مواقع الشركات على الإنترنت بكم ضخم وهائل من المعلومات المالية وغير المالية ، ومن هنا قد يعتمد المستفيدين على بعض من المعلومات المالية المصدقة وغيرها من المعلومات غير المالية الأخرى ظناً منهم أنها جزء من القوائم المالية المنشورة .

(٤) عدم وجود روابط بين تقرير المراجع الخارجي وموقع الشركات محل المراجعة والفحص ، بالإضافة إلى إختلاف طرق وأساليب عرض القوائم المالية للشركات على الإنترنت ، وهذا ما يؤيده تقرير (FASB, 2000, pp.20-26) على النحو التالى :

(أ) أن هناك نسبة ٥٨٪ من الشركات تعرض قوائمها المالية بإستخدام لغة الترميز HTML ، وبالتالى تكون صعبة الفهم على مستخدمى القوائم المالية .

(ب) أن هناك نسبة ٢١٪ من الشركات تعرض قوائمها المالية بأستخدام Adobe Acrobat ، وهذا من ممارسات الإنترنت حديثاً .

(جـ) أن هناك نسبة ٢١٪ من الشركات تستخدم معالج الكلمات وصفحات الإنتشار .

(د) أن هناك نسبة ٣٨٪ من الملاحظات على هذه القوائم تتضمن روابط متفاعلة .

(هـ) أن هناك نسبة ٢٢٪ من تقارير المراجع الخارجى بها روابط للربط بالملاحظات الواردة بتقرير المراجع الخارجى .

٢-٢-٢. حالة عرض معلومات مالية غير مصدقة :

تتمثل فى حالة قيام كثير من الشركات بعرض قوائمها المالية بدون تقرير المراجع الخارجى على شبكة الإنترنت ، وتؤكد ذلك دراسة (Gray & Debreceny, 1997, p.156) التى أجريت على خمسين شركة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أن هناك نسبة ٦٨٪ من هذه الشركات تنشر تقاريرها المالية السنوية على موقعها بالإنترنت ، ومن هنا نستنتج أن نسبة ٣٦٪ من الشركات تنشر تقرير المراجع الخارجى بجانب القوائم المالية ، وأن نسبة ٣٢٪ من الشركات لاتضع تقرير المراجع بجانب قوائمها المالية .

كما أجريت دراسة (Debreceny, Gray & Barry, 1998) على أكبر مائة شركة أمريكية ، وتبين أن هناك نسبة ٧١٪ من هذه الشركات تنشر تقاريرها المالية على موقعها بالإنترنت ، ومن هنا نستنتج أن هناك نسبة ٣٤٪ من هذه الشركات تنشر قوائمها المالية بجانب تقرير المراجع الخارجى ، ٣٧٪ من هذه الشركات لاتضع تقرير المراجع الخارجى بجانب قوائمها المالية على شبكة الإنترنت . كما أجرى مسح أخير تحت إشراف لجنة تابعة لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, 2000) على أكبر مائة شركة فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٨م ، حيث كشفت هذه الدراسة أن هناك نسبة ٩٣٪ من الشركات تنشر تقاريرها المالية السنوية على موقعها بالإنترنت ، ومن

هنا نستنتج أن ٦٠٪ من هذه الشركات تنشر تقرير المراجع الخارجى بجانب القوائم المالية ، وأن هناك نسبة ٣٣٪ من هذه الشركات لاتنشر تقرير المراجع الخارجى بجانب القوائم المالية الخاصة بها .

ومن هنا يخلص الباحث أن عرض قوائم مالية بدون تقرير المراجع الخارجى لاتفيد كثيراً حتى لو أعدها فريق من المحاسبين الأكفاء وخضعت فى نفس الوقت لنظام رقابة داخلى سليم بالشركة محل الفحص والمراجعة ، لأن مستخدمى القوائم المالية ينظروا للمراجعة الخارجية على أنها تضفى الثقة والمصداقية على الأرقام الواردة بالقوائم المالية لوجود درجة الإستقلال التى يتمتع بها المراجع الخارجى .

٢-٢-٣. حالة عرض معلومات إضافية خارج نطاق القوائم المالية :

نتيجة للتوصيات التى أعدتها لجنة Jenkins عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكى (AICPA, 1994) بأن تقوم الشركات بعرض معلومات إضافية عن أعمالها فى المستقبل مثل إعداد الخطط الإدارية ، أنواع المخاطر ، مقاييس عدم التأكد ، المقاييس غير المالية . ومن هنا توسعت غالبية الشركات بتقديم معلومات مالية وغير مالية وليس بينهما حد فاصل تحترم المحللين أو المستثمرين أو غيرهم ، بل ذهبت بعض الشركات لأبعد من ذلك الحدود بتقديم معلومات غير مالية مستقبلية لمساعدة المستفيدين وهو ما يطلق عليه تقارير الأعمال Business Reporting . ولكن مستقبل التقارير المالية للشركات على الإنترنت لن يقتصر على تقديم المعلومات المالية التقليدية ولكن من المحتمل أن يضيف الإفصاح المالى على الإنترنت مزايا أخرى أكثر من التقارير المالية التقليدية .

ويرى الباحث إن عرض القوائم المالية والمعلومات المالية الأخرى على شبكة الإنترنت يضيف خطراً كبيراً يتمثل فى أن المعلومات المالية الأخرى سوف تعرض خارج نطاق القوائم المالية المنشورة وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، ويرى الكاتب (Trites, 1999, p.66) أن هذه المعلومات المالية الأخرى قد لاتتسق مع هذه المبادئ وقد لاتكون قابلة للإعتماد عليها مثل المعلومات المالية (القوائم المالية المنشورة) وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، وما دامت هذه المعلومات غير مدققه وغير صادقة فلن تكون ذات فائدة كبيرة لمستخدمى القوائم المالية .

٢-٢-٤. حالة توفير معلومات مالية جزئية :

لقد أجريت دراسة (Pteravick & Gillet, 1996) على ١٥٠ شركة تقوم بنشر تقارير مالية ، منها نسبة ٣١٪ من الشركات تنشر تقارير مالية كاملة ، ونسبة ٢٣٪ من الشركات تنشر تقارير مالية جزئية على شبكة الإنترنت . وهناك دراسة أخرى (Lymer & Tellberg, 1997) أجريت على ٧٢ شركة تنشر ١١٪ منها تقارير مالية كاملة ، ونسبة ٧١٪ تنشر تقارير مالية جزئية . كما أجريت (Triles, 1999, pp.57-68) على ١٢٩ شركة تنشر ٥١٪ منها تقارير مالية على موقعها على الإنترنت ، وأن نسبة

٧٤٪ منها تنشر معلومات مالية كاملة ، بينما تنشر ١٦٪ منها معلومات مالية جزئية على الإنترنت .

ومن هنا يرى الباحث أن نشر معلومات مالية جزئية لايتفق ويتنافى مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، قد يخلق نوع من التضليل لمستخدمى القوائم المالية التى يراها تتماشى مع مبادئ المحاسبة فى حين أنها غير ذلك ، والأمر الذى يكون أكثر خطورة لمستخدمى القوائم المالية إذا تم وضع تقرير المراجع الخارجى على موقع الشركة محل الفحص والمراجعة (العميل) مع القوائم المالية غير الكاملة (المعلومات المالية الجزئية) .

٢-٢-٥ . حالة تنوع وتعدد إستخدام الوسائط فى عرض المعلومات المالية :

مما لاشك فيه أن مهنة المحاسبة توفر مبادئ محاسبية تحدد كيفية الإفصاح عن المعلومات المالية ، ولكن لم تحظى المهنة بقدر كافى لتوفير مبادئ تحكم كيفية عرض المعلومات المالية ، ومن هنا وجدت الشركات أنها غير مقيدة بشكل معين عند عرض معلوماتها المالية . ومما يؤكد ذلك دراسة (Lymer & Others, 1999, p.7) بأن هناك صور وأشكال لعرض المعلومات المالية منها الصوت والڤيديو والتفاعل والخصائص الحركية على شبكة الإنترنت بدلاً من الشكل الورقى ، بل إستفادت أيضاً من التطور التكنولوچى لتوفير المعلومات المالية بالصوت والصورة .

ولقد أوضح تقرير (FASB, 2000, p.19) أن هناك نسبة ١٠٠٪ من الشركات التى لها مواقع تستخدم شكلاً ما من الرسوم الساكنة ، ونسبة ٤٧٪ من المواقع بها رسوم متحركة Animated Graphics ، نسبة ٧٪ بها ملفات صوت Sound Files ، ونسبة ٦٪ بها ملفات ڤيديو Video Files .

ويرى الباحث أن إستخدام الوسائط المتعددة فى عرض القوائم المالية يظهر ليس فقط إمكانيات جديدة وكبيرة لعرض المعلومات المقيدة ، ولكن أيضاً إمكانية مماثلة لتشوية الحقيقة ، فالرسوم المتحركة لعرض القوائم المالية يمكن أن تستخدم لتقليل وتشوية الحقائق وخلق تصورات مقصودة تتعارض مع الرسائل الأخرى بسبب نقص المعايير المحاسبية التى تحدد كيفية عرض المعلومات المالية (Trites, 1999, pp.56-68) .

٢-٢-٦ . حالة التزييف والغش :

قد يحدث عند نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت بأن يقوم العميل (المنشأة محل الفحص والمراجعة) بإعادة أو تغيير عرض القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجى على موقعة بالإنترنت وتزويدهما بالروابط منهما وإليهما بعيداً عن رقابة المراجع ولتحقيق أغراض لايقصدها المراجع وعلى خلاف ما تقتضى به معايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها ، الأمر الذى قد يهدر الثقة فى مصداقية القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجى لإحتمال التغيير والتضليل الذى قد يرتكبه العميل .

ومن هنا يخلص الباحث إلى أن التكنولوچيا المتاحة الآن جعلت من الممكن التلاعب فى القوائم المالية المنشورة على الإنترنت ، ومن الممكن أيضاً إجراء مسح (حذف) Scan لتوقيع المراجع الخارجى وتقريره المرفق بجانب القوائم المالية ووضعه لشركة أخرى أو تغيير تقرير المراجع الخارجى ذاته . ومن الممكن فى ظل تكنولوچيا الإنترنت أن تقوم بعض الشركات بإعداد تقرير مراجعة وهمى شاملاً توقيع مزيف لشركة مراجعة حقيقية أو وهمية (Stevens, Michael, 1999) . ولقد أكدت دراسة (Trites, 1999, p.20) بأن هناك مواقع معينة على شبكة الإنترنت تؤسس بغرض التزييف والغش التجارى الإلكترونى لتشوية عرض القوائم المالية ونشر معلومات مالية مضللة عن الأداء المالى والتشغيلى للشركة .

ومماسبق يخلص الباحث إلى حقيقة تقول بأن هذه الممارسات التى أثرت على مصداقية المعلومات المالية وإمكانية الإعتماد عليها ففرضت تحديات على كل من المحاسب وواضعى المعايير المحاسبية والمستفيدين وشركات البرامج على حد سواء تقديم أو إقتراح حلول مبتكرة لمثل هذه المشاكل ، وإلا سوف تتخلف مهنة المحاسبة والمراجعة عن مسايرة خطى التغيير والتطور فى ظل بيئة الأعمال المصرية .

٢-٣. بعض الحلول المقترحة لمواجهة الممارسات التى أثرت على مصداقية نشر القوائم المالية :

يرى الباحث أن التغلب على مشاكل مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت يقع على جانب كبير منه على التكنولوچيا ببيئة الأعمال المصرية ، إلا أن التكلفة تظل قيداً على الحلول التكنولوچية التى يمكن أن تحسن من مصداقية المعلومات المالية على الإنترنت . ومن أهم هذه الحلول مايلى :

(١) وضع علامات إلكترونية تخبر المستفيد عند الإنتقال خارج نطاق القوائم المالية .

(٢) إستخدام الوسائل الرقابية التكنولوچية للتغلب على أمن المعلومات وحماية تقرير المراجعة من قبل المراجع الخارجى .

(٣) وجود توثيق على الموقع يصف المعلومات وكيفية تحديثها بإستخدام الأساليب التكنولوچية الحديثة .

(٤) تقييم مصداقية الموقع حيث يقوم محاسب قانونى كل ثلاثة شهور بتقييم الموقع للتحقق من الإلتزام بمعايير مصداقية الويب .

(٥) إصدار المعايير ووضع الإرشادات التى تحدد كيفية عرض المعلومات المالية بإستخدام الوسائط المتعددة ، ومتى وأين تستخدم الروابط المتفاعلة .

المبحث الثالث
أثر مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت ومدى تأثير ذلك على سلوك أسعار الأوراق المالية

٣-١. مقدمة :

فى الحقيقة توفر شبكة الإنترنت فرصة كبيرة للمستثمرين لغرض الحصول على المعلومات المحاسبية المنشورة فى أسرع وقت ممكن ، حيث توفر خدمات معلوماتية إعلامية عن كثير من السلع والمنتجات بتكلفة أقل بكثير بالمقارنة بكافة الوسائل الإعلامية الأخرى . ومن هنا يجب تأهيل المحاسبين بتقنية الإنترنت حتى يكون لديهم القدرة على تصميم الخدمات المحاسبية المختلفة بإستخدام تقنية الإنترنت ، ومن هنا تعطى تقنية الإنترنت صورة أفضل للبيئة المستقبلية التى يعمل بها المحاسبين . وسوف تخلق الإتجاهات التقنية الحديثة ، ومجموعة من الإحتياجات والفرص لعلوم القياس والإدارة وسوف تفتح فرص كبيرة لمهنة المحاسبة ، حيث تظهر طرق جديدة لتقرير وإجراءات جديدة للمراجعة .

٣-٢. تأثير شبكة الإنترنت على الإفصاح المحاسبى فى ظل بيئة التقرير الجديدة :

ظهرت فى الأونة الأخيرة العديد من المشاكل المحاسبية التى تؤثر على الإفصاح المحاسبى ، وتستلزم توافر معلومات محاسبية جديدة فى القوائم المالية ، وأصبح الآن إتجاه سريع نحو قيام المنشآت بالإفصاح المحاسبى الفورى إلكترونياً عبر شبكة الإنترنت عن تقاريرها المالية وتقرير المراجعة ، حتى يمكن للمستفيدين الحصول على المعلومات التى تهمهم وكبديل لطريقة الإفصاح المحاسبى التقليدية ، تعتبر شركة (IBM) من أوائل الشركات إفصاح مالى أوسع وأعمق .

ويرى الباحث فى حالة قيام منظمات الأعمال والشركات بإستخدام الإنترنت سوف يتيح لها الإفصاح المحاسبى الكامل فى أوقات متعددة والذى لايتيحه الإفصاح المحاسبى بالطريقة التقليدية ، نظراً لكثرة حجم البيانات المحاسبية المنشورة وإرتفاع تكلفة النشر فى حالة النشر الدورى مقارنة بالنشر عن طريق الإنترنت ، وإلى أن الإنترنت رغم تأثيره المحتمل على إجراءات المراجعة المطبقة ، إلا أنه من ناحية أخرى ليس للآلية تأثير على معايير المراجعة المقبولة .

وقد يثير الإفصاح المحاسبى الإلكترونى عدة قضايا جدلية فى ظل بيئة التقرير الجديدة ، أهمها مايلى :

(١) هل يمكن أن يتضمن هذا الإفصاح التنبؤات المستقبلية لمختلف أنشطة المنشأة والتقارير الفترية والملحقة لأثر تغيرات الأسعار وأثر ذلك على المنافسة ؟ .

(٢) هل تتحمل المنشأة وحدها تكلفة الإفصاح المحاسبى الإلكترونى ؟ .

(٣) هل تتطور معايير المحاسبة بشأن عرض الإفصاح المحاسبى العام لتشمل تحديداً لهذا الأسلوب المعاصر ، وهل يحل هذا الإفصاح محل الإفصاح التقليدى خصوصاً فى الصحف والمطبوعات العادية مكملاً له ؟ .

(٤) ما هى حدود مسئولية المراجع الخارجى عن مواد الإفصاح الإلكترونى بخلاف القوائم المالية التى راجعها المراجع ؟ .

(٥) يفتح هذا الإفصاح المحاسبى للمستخدمين المسجلين الباب نحو إجراء التعاملات مع البنوك وبورصة الأوراق المالية من خلال شبكة الإنترنت ، وهذا يتطلب إتخاذ ضوابط ضرورية تتعلق بالسرية والأمن للمعلومات المحاسبية المنشورة وتقرير المراجعة على شبكة الإنترنت .

٣-٣. أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية :

وفى مجال الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية ، فقد أكدت دراسة (Matheus, 1985) أن زيادة كمية المعلومات سوف يخدم فى أن يكون سوق الأوراق المالية أكثر كفاءة . ويعتقد الباحث أن الإبتكار والتجديد والتطوير فى مجال إعداد القوائم المالية يجعلها أكثر نفعاً ويتوقف ذلك بالضرورة على مدى قدرة المعايير المحاسبية ومسايرتها للتغيرات التى تحدث وإحتياجات متخذى القرارات . وأهم محددات أو قيود الإفصاح المحاسبى تتمثل فيمايلى :

(١) الأهمية النسبية للبند أو العنصر .

(٢) متطلبات الإفصاح من قوانين وتشريعات .

(٣) المبادئ والسياسات المحاسبية .

(٤) إن الملاءمة يجب ألا تكون قيداً لتضيق الإفصاح بالقوائم المالية .

ويرى الباحث أن تطوير الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فى القوائم المالية يتعلق بالنواحى الآتية :

(أ) سلامة العرض فى القوائم المالية والإلتزام بالمفاهيم المتعارف عليها فى المحاسبة .

(ب) مدى تفصيل البنود والحسابات الواردة فى القوائم المالية .

(جـ) ترتيب وعرض البنود الواردة بالقوائم المالية ومحتوياتها سواء كانت ذلك فى صلبها أو فى الإيضاحات المرفقة بها .

ولقد أكدت دراسة (Badowas & Gray, 1989 , pp.56-60) أن هناك خمس طرق لتطوير القوائم المالية لكى تتلاءم مع بيئة التقرير الجيدة وهى :

(١) ضرورة معرفة القارئ ومستخدم القوائم المالية درجة الإستفادة منها ، حيث أن الكثير من القوائم المالية يتم إعدادها لإستخدام المحاسبين فقط دون الأخذ فى الإعتبار الفئات الأخرى .

(٢) تقديم تحليل للمعلومات المحاسبية وليس مجرد تقديم أرقام مالية فقط .

(٣) يجب إعداد القوائم المالية فى الوقت المناسب لمستخدميها .
(٤) أن تكون القوائم المالية موجزة ودقيقة بحيث توضيح النقاط الهامة بكل دقة وتتلاءم مع بيئة التقرير الجديدة (تقرير المراجع إلكترونياً) .

٣-٤. قياس أثر الإفصاح ونشر المعلومات المحاسبية من خلال تفاعل سوق رأس المال المصرية :

مع ضرورة ربط الإفصاح المحاسبى عن القوائم المالية بالتطورات التكنولوجية والإقتصادية الحديثة لكى تتلاءم مع بيئة تكنولوجيا المعلومات المالية (معلومات سوق المال) ، فقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات تكنولوجية هائلة وهامه أثرت على طبيعة الوحدات الإقتصادية فى بيئة الأعمال المصرية وخاصة فى مرحلة التحول إلى إقتصاديات السوق .

فقد أدى ذلك إلى ضرورة تحسين وتطوير الإفصاح ونشر المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية على شبكة الإنترنت . حيث تلعب المعلومات المحاسبية دور هام فى سوق الأوراق المالية حيث تمكن المتعاملين من توقع العائد على إستثماراتهم وتحديد درجة المخاطرة Risk لهذه الإستثمارات (د. شوقى فوده ، ١٩٩٨ ، ص١٧٥) .

٣-٤-١. مفهوم كفاءة سوق رأس المال من خلال الإنترنت :

فى الحقيقة نجد أن سوق رأس المال الكفء Efficient Capital Market يعكس سعر السهم الذى تصدره شركة ما كافة المعلومات المتاحة عنها . سواء تمثلت تلك المعلومات فى القوائم المالية أو غيرها التى تؤثر على القيمة السوقية للسهم وهى قيمة عادلة Fair Value تعكس تماماً قيمته الحقيقية . كما يمكن الإدعاء كذلك بأنه طالما أن سعر السهم فى السوق يعكس دائماً قيمته الحقيقية ، فإنه لايمكن لأى من المتعاملين أن يحقق عائداً غير عادياً يفوق ما يحققه الآخرين (د. منير هندى ، ١٩٩٦ ، ص٣٩-٤٠) .

ويرى الباحث أن العلاقة ما بين أسعار الأوراق المالية - وبصفة خاصة الأسهم والبيانات والمعلومات المحاسبية تشير إلى مفهوم أثار إهتمام الكثير من سواء على مستوى الكتابات النظرية أو الدراسات التطبيقية وهو مفهوم كفاءة سوق رأس المال . وحتى يمكن القول بأن سوق الأوراق المالية يؤدى دوره يجب أن يتصف هذا السوق الكفاءة بحيث تعكس الأسهم جميع المعلومات المحاسبية المتاحة وبحيث لايستطيع أى مستثمر أن يقوم بإستغلال معلومات معينة لتحقيق عائد غير عادى .

٣-٤-٢. شروط تحقيق الكفاءة الكاملة لسوق الأوراق المالية :

من أهم الدراسات التى تناولت مفهوم شروط تحقيق سوق الأوراق المالية الكفء ، هى دراسة (Fama, 1991, 1575-1600) لتقديم مفهوم لكفاءة السوق يتصف بالبساطة والوضوح . ومن أهم شروط تحقيق الكفاءة الكاملة لسوق الأوراق المالية مايلى :

(١) أن المعلومات عن السوق متاحة للجميع فى ذات اللحظة وبتكاليف منخفضة (على

شبكة الإنترنت) وتكون توقعات كافة المستثمرين متماثلة نظراً لتماثل المعلومات المتاحة لكل منهم .

(٢) أنه لايوجد أى قيود على التعامل مع عدم وجود أى قيود تشريعية للدخول أو الخروج من السوق .

(٣) هناك عدد كبير من المستثمرين ومن ثم فإن تصرفات أى منهم لايحتمل أن تؤثر تأثيراً ملموساً على أسعار الأسهم .

(٤) أن المستثمرين يتصفون بالرشد ، ويسعون إلى تعظيم المنفعة التى يحصلون عليها من وراء إستغلال ثرواتهم . والكفاءة الكاملة لايمكن أن تتوافر فى أسواق رأس المال أو أى أسواق أخرى ، إذ من المستحيل تحقيق الكمال فى إستيفاء الشروط الثلاثة . (د. منير هندى ، ١٩٩٦ ، ص٣٩-٤٠) .

مماسبق يتضح لدى الباحث أن السوق الكفء للأوراق المالية هى السوق التى تستجيب أسعار الأوراق المالية فى ظلها للتغيرات فى نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إلى السوق بحيث تحدث هذه الإستجابة بسرعة وتؤدى إلى تساوى القيمة السوقية للسهم مع القيمة الحقيقية (المحورية) وبحيث لاتستطيع أى فئة من المستثمرين أن تحقق مكاسب غير عادية على حساب فئة أخرى كنتيجة لإكتشاف أسهم تقل أو تزيد أسعارها عن قيمتها الحقيقية فى ظل السوق الكفء ، سوف يحقق جميع المستثمرين فيه نفس معدل العائد السنوى لمستوى معين من المخاطرة (Higgins,1992, pp.168-170) .

٣-٥. الصيغ المختلفة لكفاءة سوق الأوراق المالية :

مماسبق يتضح أن كفاءة سوق الأوراق المالية ترتبط أساساً بتوافر المعلومات المناسبة بسرعة وبدون تكلفة بالنسبة لجميع المتعاملين فى السوق حيث تتعلق فروض السوق الكفء بمدى إستجابة أسعار الأسهم للمعلومات ، وبالتالى فإن السوق قد تكون كفء بالنسبة لنظام معين من المعلومات ولكنها غير كفء بالنسبة لنظام آخر ، لذلك قام الكتاب (Fama, 1970, pp. 387-400) بتعريف الصيغ المختلفة لكفاءة السوق والتى تتمثل فى الفروض التالية :

(١) فرض الصيغة الضعيفة : The Week From Efficient Market Hypothesis

(٢) فرض الصيغة متوسطة القوة :

The Semi-Strong From Efficient Market Hypothesis

(٣) صيغة الفرض القوى : The Strong From Efficient Market Hypothesis

ومن هنا يرى الباحث أن الإفصاح المحاسبى ونشر المعلومات المحاسبية والمعلومات المالية (معلومات السوق) يلعب دوراً هاماً فى دفع الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة والعائد الذى تحققه هذه الأسهم ، حيث أن الإفصاح عن المعلومات المالية يؤدى إلى

تخفيض عدم التأكد فيمايتعلق بالإستثمار وجذب المدخرين وبالتالى كبر حجم سوق رأس المال ممثلاً فى زيادة عدد الأسهم المعروضة للبيع والشراء ، وكذلك ما يترتب على ذلك من زيادة حجم التعامل لهذه الأسهم وذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات (شبكة الإنترنت) التى ظهرت أخيراً فى بيئة الأعمال المصرية .

٣-٦. دور المعلومات المالية فى أسواق رأس المال الكفء :

ممالاشك فيه أن كفاءة سوق رأس المال تتوقف على مدى توافر المعلومات المحاسبية للمستثمرين من حيث سرعة تواجدها وعدالة فرص الإستفادة بها وتكاليف الحصول عليها . وتلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً فى سوق الأوراق المالية ، حيث تساعد المستثمرين على إتخاذ قرارات شراء وبيع الأوراق المالية لأن المعلومات تساعد على تحديد العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للسهم . ومن أهم خصائص سوق رأس المال الكفء أن تعكس أسعار توازن الأسهم وهى الأسعار التى تجعل عائد الأسهم يتناسب مع درجة الخطر المرتبطة به ، ويتوقف ذلك على مدى توافر المعلومات المالية وتماثلها بالنسبة لجميع المستثمرين من خلال شبكة الإنترنت فى بيئة الأعمال المصرية (د. شوقى فوده ، ١٩٩٨ ، ص١٧٩) .

ولذلك يمكن القول بأن المعلومات المحاسبية المتاحة - وبصفة خاصة المعلومات المالية المنشورة - تساعد المتعاملين فى سوق الأوراق المالية على تحديد معدل العائد المطلوب على الإستثمارات المختلفة وفقاً لدرجة الخطر المرتبطة بها - أما على مستوى الإقتصاد ككل فإن توافر المعلومات المحاسبية تلعب دوراً هاماً فى تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحقيق التوازن بين العائد والخطر وتخفيض درجة عدم التأكد فيمايتعلق بالأستثمار مما يترتب عليه زيادة حجم السوق وزيادة عدد المتعاملين من خلال شبكة الإنترنت .

ومن هنا يرى الباحث أن عدم توافر المعلومات المحاسبية المنشورة (أو توافرها بشكل غير عادل أمام جميع المستثمرين) أو عدم توافر الأفراد القادرين على تحليلها ، سوف يحول سوق الأوراق المالية إلى سوق للمضاربة الغير علمية ، وتؤدى إلى تسعير خاطئ للأوراق المالية ، مما يؤدى فى النهاية إلى التخصيص غير الكفء للموارد المتاحة . وقد ترجع عدم الكفاءة فى نظام المعلومات المالية إلى التأخير فى نشر البيانات والمعلومات المالية ، مما يقلل من فائدة ما تحتويه من معلومات بالنسبه للمستثمرين . وهنا يتوقع الباحث أن تسود ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية المنشورة والتى سوف تؤدى إلى حصول البعض على عوائد غير عادية وما يترتب على ذلك من ظواهر سلبية . وقد يرجع السبب فى عدم كفاءة نظام المعلومات المالية هو نوعية المعلومات التى تتضمنها التقارير والقوائم المالية المنشورة . ومن هنا لابد من

التأكد بأن نظام المعلومات غير الكفء وسوف يجعل سوق الأوراق المالية غير كفء أيضاً مما يؤدى إلى العديد من الآثار الإقتصادية السيئة على بيئة الأعمال المصرية .

٣-٧. تأثير شبكة الإنترنت على عمليات بورصة الأوراق المالية :

مازالت تعاملات البورصة فى كثير من الدول المتقدمة ، تتم فى حالة التعاملات التى تمتلئ بسماسرة الأوراق المالية . وفى حالة الدخول والرغبة فى مجال الإستثمار فى الأوراق المالية أن تستعين بسمسار الأوراق المالية لإنجاز عمليات البيع والشراء طبقاً لما ينص عليه قانون سوق رأس المال المصرى مع دفع عمولة نظير إنجاز هذه الخدمة .

ولكن فى الأونة الأخيرة تغيرت هذه الطريقة فى التعاملات فى بورصات الأوراق المالية نتيجة لدخول تكنولوچيا المعلومات وظهور شبكة الإنترنت ، وأصبح لكثير من شركات الأوراق المالية مواقع لهم فى شبكة الإنترنت (Web) وذلك لإتمام التعاملات على الأوراق المالية من خلال شبكة الإنترنت ، ومن أمثلها فى أمريكا مايلى :

(أ) شركة DATEK وعنوانها على الإنترنت http : // www.detek-com

(ب) شركة E-TRADE وعنوانها على الإنترنت http : // www.eterde-com

ويرى الباحث أن هناك خطوتين فى حالة الرغبة فى إتمام التعاملات فى الأوراق المالية عبر الإنترنت هما :

(١) إختيار نظام سهل الإستخدام ، حيث أن سهولة واجهة الإستخدام لموقع الشركة على الإنترنت يوفر عروضاً تجريبية لإظهار طريقة عمل النظام .

(٢) ملئ نموذج التسجيل لدى الشركة ، وتوفر الشركات تقنيات لتشفير المعلومات المرسلة ، وذلك كوسيلة للبيانات حتى لاتتعرض للتلاعب ، وبعد ذلك يمكنك البدء فى عقد الصفقات من خلال الشركة التى تم إختيارها . حيث تمكن الإنترنت للمنشآت من توفير خدمات معلوماتيه إعلاميه عن منتجاتها أو عن أسعار سلوك الأوراق المالية بتكلفة أقل بكثير بالمقارنة بكافة الوسائل الإعلامية الأخرى . وهذا يعنى أن بيئة الأعمال المصرية وسوق الأوراق المالية تأثرت بالإنترنت ، حيث بلغت حجم التجارة الإلكترونية عام ١٩٩٨م نحو ٢٠ مليار دولار ومن المتوقع أن يصل حجمها إلى أكثر من ٣٠٠ مليار دولار خلال الأونة الأخيرة ، فى حين أن التجارة الإلكترونية فى الدول العربية لاتتعدى قيمتها ١٠ ملايين دولار فقط (د. طلعت متولى ، ٢٠٠٢ ، ص١١٢) .

المبحث الرابع
مدى حدود مسئولية المراجع الخارجى عن مصداقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت فى بيئة الأعمال المصرية

٤-١. مقدمة :

تعتبر شبكة الإنترنت وسيلة إتصال عالمية فريدة من نوعها نظراً لسرعة وسهولة الإتصال وإنخفاض تكلفة تداول المعلومات عبر الشبكة بسبب التطور المذهل فى التكنولوجيا والبرامج واللغات ذات الصلة بالإنترنت ، كما أن الإنترنت وسيلة إتصال تفاعلية Interactive وتوفر إمكانيات الوسائط المتعددة Multimedia لعرض المعلومات المالية الأمر الذى يجعلها تختلف عن كثير من وسائل خفض التكلفة ووقت نشر وتوزيع المعلومات . (د. فهيم أبوالعزم ، ٢٠٠١م ، ص١٠) .

وفى الحقيقة يحتوى النموذج التقليدى للقوائم المالية والتى لها شكل ومحتوى مفهوم وواضح ، ومن ثم كانت مسئولية المراجع الخارجى محددة ، حيث يطلب من المراجع مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والتى تتخذ أساساً للحكم على عدالة هذه القوائم . وفى ظل التحويلات فى بيئة التقرير الجديدة لم يعد هناك وزن يذكر للقوائم المالية ، حيث ظهرت تقارير أكثر أهمية لمستخدمى القوائم تحمل إليه بيانات خام أو معلومات مالية كاملة ، وفى الأونة الأخيرة أصبح يطلق عليها التقارير الموجهة للمستفيد User-Designed Report (Trites, 1999, p.56) .

وكان فى ظل بيئة التقرير التقليدية من السهل التعرف على تقرير المراجع الخارجى المرفق بالقوائم المالية الورقية ، حيث يأخذ التقرير شكل ولغة متشابهة عند عرض أراء المراجعة . ولكن فى ظل بيئة التقرير الجديدة واجه المراجع الخارجى تحديات كثيرة وجديدة لعرض ونشر تقرير المراجعة ، وهذا من خلال تحول تقرير المراجعة من وجوده على مستند طبيعى ومحدد وخاضعاً للرقابة الشديدة إلى بيانات منشورة على الإنترنت (Debreceny & Gray, 1999, pp.335-340) .

٤-٢. مدى حدود مسئولية المراجع الخارجى تجاه مصداقية نشر المعلومات المالية على الإنترنت :

فى هذا الجزء من البحث سوف يتناول الباحث حدود مسئولية المراجع الخارجى فى مصداقية نشر القوائم المالية وتقريره فى ظل بيئة التقرير الجديدة ، ومن هنا نتناول تلك المسئولية على النحو التالى :

٤-٢-١. المسئولية عن سلامة وأمن ومصداقية المعلومات المالية على الإنترنت :

مما لاشك فيه أن إدارة الشركة (محل المراجعة) تعتبر مسئولة عن سلامة وأمن المعلومات المالية وغير المالية على موقعها بالإنترنت ، لذلك يرى الباحث بأن يجب تصميم

وسائل رقابية فعالة وذات كفاءة عالية لتحقيق أمانة ومصداقية وحداثة معلوماتها على الإنترنت ، كما يجب أن تطبق إدارة الشركة مقاييس للتحقق من أن مواقع الإنترنت تتفق مع معايير الممارسة الجديدة للأعمال ، كما يجب أن تتأكد من وجود معايير ذات فعالية للتحقق من جودة المعلومات المالية وغير المالية على الإنترنت .

وتؤكد دراسة (Asbbaugh, Johnstone & Warfield, 1999, pp.240-250) أن هناك نسبة ٣٥٪ من الشركات توفر أدلة وتأكيدات بأن محتويات مواقعها دقيقه ، وتعطى التأكيدات عن طريق الإقتناع عن إبداء الرأى Disclaimers وتسجيل حقوق النشر Copyrights والمراجعة عن طريق المسئولية عن الويب (Web Masters) أو بواسطة جهة مهنية Regulatory Agency .

ومماسبق يتضح لدى الباحث عدم مسئولية المراجع الخارجى فى حالة تأسيس مواقع مزيفة بغرض الغش التجارى الإلكترونى ، أو فى حالة إختراق موقع الشركة للعبث بمحتويات المعلومات المالية المنشورة ، أو فى حالة تشوية عرض القوائم المالية بإستخدام الوسائط المتعددة التى يوفرها الإنترنت ، أو فى حالة نشر معلومات مالية جزئية غير مصدقة من المراجع عن الأداء المالى والتشغيلى للشركة .

٤-٢-٢. المسئولية عن المعلومات المالية المنشورة وتقرير المراجعة :

لقد أجرى المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام ١٩٩٨م إستقصاء على أعضائه لمعرفه ما إذا كان المراجع مسئولاً عن التقارير المالية المنشورة إلكترونياً ، وإتضح أن هناك نسبة ٣٢٪ من الأعضاء يوافقون على تحمل المراجع مسئولية إضافية عن المعلومات المالية المدققة المنشورة على موقع العميل (المنشأة محل الفحص) ، بينما يرى ٨٨٪ من الأعضاء أن المراجع مسئول إذا علم أن المعلومات المالية المنشورة وتقرير المراجعة على موقع العميل تعرضاً للتغيير أو التحريف ، ويرى ٨٥٪ من الأعضاء أن المراجع لايتحمل مسئولية عن الروابط بين القوائم المالية المنشورة والمستندات الأخرى أو المواقع الأخرى (Debreceny & Gray, 1999) .

ومن هنا يرى الباحث أن على المراجع الخارجى أن يتحقق من أن القوائم المالية المصدقة وتقرير المراجعة المنشورين على موقع العميل هما بالضبط بدون تغيير ومطابقين للمستندات التى أقرها من قبل طبقاً لمعايير مهنة المحاسبة والمراجعة . وفى حالة قيام العميل بإعادة صياغة القوائم المالية وتقرير المراجعة مع إضافة الروابط المتفاعلة ، وعلى المراجع الخارجى أن يتحقق من أن ذلك لم يغير من الرسالة التى يقصدها ، وأن العميل يستخدم الوسائل التكنولوجية المناسبة كتنبيه المستفيدين فى حالة الإنتقال خارج القوائم المالية المنشورة . كما يجب على المراجع الخارجى أخذ التعهدات المناسبة على العميل بعدم إساءة إستخدام تقرير المراجعة ، وفى حالة نشره على الإنترنت بوضعه مع معلومات مالية جزئية أو معلومات مالية غير منشورة .

٤-٢-٣. المسئولية عن المعلومات المالية التى تقع خارج حدود ونطاق القوائم المالية :

فى الحقيقة تتطلب المعايير المهنية حالياً من المراجع الخارجى الوفاء بمسئوليات معينة بشأن المعلومات الأخرى التى تقع خارج نطاق القوائم المالية المنشورة ، وتتوقف هذه المسئوليات على طبيعة المعلومات ومنها (د. فهيم أبوالعزم ، ٢٠٠١م ، ص١٨)

أ - معلومات تكميلية ملزمة Required Supplementary Information

ب- معلومات إختيارية يتم الإفصاح عليها Voluntary Information

ومما لاشك فيه أن المعلومات التكميلية جزءاً أساسياً من التقرير المالى للمنشآت التى تحددها المنظمات المهنية (FASB, GASB) ، على الرغم من أن هذه المعلومات لايجب أن تخضع للمراجعة بإعتبارها ليست جزءاً من القوائم المالية الأساسية إلا أن نشرة معايير المراجعة SAS 52 "Required (Balley, Larry P., 1998, pp.10-18) Supplementary Information" ، تتطلب تطبيق إجراءات محدودة معينة Certain Limited Procedures وهى :

(أ) التأكد من أن المنظمات المهنية FASB,GASB تتطلب من المنشأة الإفصاح عن المعلومات التكميلية .

(ب) الإستفسار من الإدارة بشأن طرق إعداد هذه المعلومات المالية .

(جـ) تحديد مدى إتساق هذه المعلومات مع المعلومات المالية المنشورة والمعلومات الأخرى التى حصل عليها المراجع الخارجى .

ومن هنا يكون المراجع الخارجى غير مسئول عن مراجعة المعلومات المالية الإختيارية التى تفصح عنها المنشآت ، ولكن عليه أن يطبق بشأنها معايير مهنية معينة مثل إرشادات نشرة معايير المراجعة SAS 8 "Other Information in Documents Containing Audited Financial Statements" عندما تعرض هذه المعلومات مع القوائم المالية فى مستند من صنع العميل . ولايلزم المعيار UK APSBS 160 "Other Information in Documents Containing Audited Financial Statements" بالمملكة المتحدة المراجع الخارجى بإبداء الرأى عن المعلومات الأخرى التى يتضمنها التقرير السنوى للقوائم المالية المنشورة ، ولكن إذا وجد المراجع أى تضليل أو حالات عدم إتساق مع المعلومات المصدقة يجب أن يعمل على إزالتها لأن مصداقية القوائم المالية وتقرير المراجعة ربما تنخفض بوجود مثل هذه الحالات (Debreceny & Gray, 1999, PP.336-345) .

ويتضح مماسبق أن المعايير المهنية الحالية تحمل المراجع مسئولية محدودة عن مصداقية المعلومات التى تقع خارج حدود (نطاق) القوائم المالية فى ظل بيئة التقرير المعتمدة على الشكل الورقى ، وليس مراجعتها - ليحدد ما إذا كانت متوافقة مع المعلومات المصدقة من المراجع ، ولكن لاتحمل الإرشادات الحالية المراجع الخارجى شكلاً ما من المسئولية فى حالة نشر المعلومات الأخرى على الإنترنت .

ومن هنا يرى الباحث أنه يجب تطبيق المعايير المهنية الإرشادات الحالية على بيئة التقرير المعتمدة على الإنترنت إلى أن تطور المهنة لمعايير خاصة بنشر المعلومات المالية على الإنترنت ، كما يرى الباحث أنه يجب على مهنة المحاسبة والمراجعة أن تتفاعل مع المتغيرات الحديثة فى مجال تكنولوجياً المعلومات ، وأن توسع نطاق خدمات المراجعة لتشمل أنواع من المعلومات لم تخضع للمراجعة حالياً ، ولو تتطلب ذلك الحاجة لظهور مفاهيم جديدة أخرى بخلاف المراجعة Audit والفحص Review لتلبية إحتياجات وتوقعات المستفيدين وفى الآونة الأخيرة نجد أن مواقع الشركات على الإنترنت تضم حالياً كماً هائلاً من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية ، والتاريخية والمستقبلية ، الموضوعية والشخصية مما يشكل صعوبة كبيرة للتحقق من هذه المعلومات . وفى هذا الصدد يرى الباحث أن المراجع يحتاج لعاملين للحكم على مصداقية المعلومات على الإنترنت هما :

(١) أدلة موضوعية للتحقق من صحة المعلومات المالية .

(٢) معايير للحكم على مصداقية المعلومات المالية .

٤-٢-٤ . المسئولية عن التحديث الفورى للقوائم المالية :

ممالاشك فيه أن الإنترنت إحدى الوسائل الإلكترونية التى عن طريقها يمكن التحديث الفورى للمعلومات ، ولكن من غير العملى التحديث الفورى للمعلومات المحاسبية على أساس الوقف الحقيقى Real Time لأنها تحتوى على تقديرات وتسويات فى نهاية السنة المالية ، وإذا كان بالإمكان تحديث القوائم المالية بإستمرار فإنه يجب تحديد النقطة الزمنية التى تنتهى عندها مسئولية المراجع الخارجى . وفى ظل بيئة التقرير المالى الورقى فإن مسئولية المراجع تنتهى عند تاريخ كتابة تقرير المراجعة ، بينما فى ظل بيئة التقرير المعتمدة على الإنترنت ، فإن نشرة معايير المراجعة UK APBS 150 "Subsequent Events" بالمملكة المتحدة تلزم المراجع الخارجى بأن يراقب موقع العميل حتى تاريخ تقرير المراجعة ، بل يجب على المراجع أن يتخذ الإجراء المناسب عندما يرى أن شئ على موقع العميل (المنشأة محل الفحص) يمكن أن يؤثر على القوائم المالية المصدقة حتى تاريخ إصدار تقرير المراجعة ، ومماسبق يتضح لدى الباحث ضرورة توسيع مسئولية المراجع الخارجى فى ظل بيئة التقرير الجديدة ، بأن يقدم المراجع تقريراً آخر يؤكد فيه عدم إجراء أى تغيير على القوائم المالية المصدقه من قبل المراجع حتى تاريخ إنعقاد الإجتماع السنوى للجمعية العمومية ولإدارة النقاش على أساس معلومات حديثة وصادقة ، وكما يتوقع الباحث أن تتطلب بيئة التقرير المعتمدة على الإنترنت الحاجة لخدمات المراجعة المستمرة وإصدار تقارير مراجعة على فترات متقاربة بسبب السرعة التى تتسم بها بيئة الأعمال المصرية وحاجتها لمعلومات فورية موثوق فيها .

٤-٣. تأثيرات شبكة الإنترنت على نظم الرقابة الداخلية فى بيئة الأعمال المصرية :

٤-٣-١. مقدمة :

لقد أحدث التطور التقنى تغيرات جذرية فى البيئة التى تمارس من خلالها المحاسبة ، كما كان لظهور الإنترنت تأثيرات متعددة على النظام المحاسبى ، منها إنتشار المعرفة المحاسبية ، ونظم الرقابة المحاسبية والإفصاح المحاسبى . وعند إدخال النظم المحاسبية المعتمد على الإنترنت كان الإعتماد أن هذه النظم تقدم نظاماً محاسبياً خالياً من الغش المالى ، ولكن ما حدث هو العكس حيث ظهرت حالات الغش المالى المعتمدة على أن جميع إجراءات الصفقات سوف تتم من خلال الإنترنت بداية من أمر الشراء حتى تاريخ الدفع والإستلام وذلك من خلال إستخدام الإنترنت فى مجال التجارة الإلكترونية Electronic Commerce ، وهذا ما أدى إلى إرتفاع خطر المعلومات Information Risk وسهولة التلاعب فيها .

لذلك يجب على منظمات الأعمال والشركات التى تستخدم نظام المعلومات فائق السرعة (الإنترنت) ، أن تعيد تصميم أنظمة الرقابة الداخلية لزيادة القدرة على تضييق نطاق وثغرات الغش المالى ، أما المراجع الخارجى فإن مسئوليته عن تقييم نظام الرقابة الداخلية تقضى بضرورة تطوير أساليب المراجعة للتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية كاف لمنع وإكتشاف الغش المالى عن طريق التجارة الإلكترونية (د. طلعت متولى ، ٢٠٠٢ ، ص١٠٥ : ١٠٦) .

٤-٣-٢. تطوير نظام الرقابة الداخلية فى ظل بيئة التقرير الجديدة :

يكتسب نظام الرقابة الداخلية فى ظل الأنظمة المحاسبية المعتمدة على الإنترنت أهمية خاصة لأسباب عديدة منها :

أ - عدم وجود مستندات أو سجلات فى شكل مرئى .

ب- زيادة حركة وكمية عمليات التجارة الإلكترونية .

جـ- حاجة نظام الرقابة الداخلية للنظم المحاسبية التى تعتمد على الإنترنت تحتاج إلى مقومات وضوابط رقابية إضافية .

ومن هنا يمكن لدينا تبويب المقومات والضوابط الرقابية للنظم المحاسبية التى تعتمد على الإنترنت على النحو التالى :

أولاً - رقابة الصفقات الإلكترونية : Transaction Control

تعتبر الرقابة على الصفقات الإلكترونية من أهم نقاط الرقابة ، فهى تمثل نسبة كبيرة من حالات الغش المالى عن طريق الإنترنت فى إضافة صفقات أو تغيير فى قيمة الصفقات ، ويمكن تطوير أساليب الرقابة الداخلية للصفقات عن طريق مايلى (د. طلعت متولى ، ٢٠٠٢ ، ص١٠٦ : ١٠٧) :

(أ) تقسيم النظام العام إلى نظم مساعدة ومستقلة :

Independent Computer Sub - System

ويهدف هذا الأسلوب لمنع إجراء التسويات اللازمة لتغطية التزوير أو الغش أو الإختلاس فى السجلات المساعدة لبند محاسبى معين .

(ب) وجود السجلات والملفات الثنائية : Bual - File Recording

حيث يتم إنشاء سجل إضافى بمجرد إدخال البيانات المحاسبية أو تعديل أو تسويات في السجل الأصلى ويسمى BACK-UP COPY مع عدم تعامل الموظف القائم بإدخال البيانات مع النسخة الإضافية . ويهدف هذا الأسلوب إلى ضرورة التأكد من أن مصمم برنامج الكمبيوتر لم يحور أو لم يضيف أو يختزل منه بعض الأجزاء لتغطية أى إختلاسات ، كما يوجد موقع على الإنترنت يقدم معلومات عن أعمال الإحتيال على الإنتـــرنت وهذا الموقع هو Cyberfraud وعنوانه على الإنتـــرنت هو // : http www.sec.gov/consumer/cyberfr.htm .

ثانياً – إختيار وإنتقاء المتعاملين : Access Privileges

يقصد بهذا الأسلوب كيفية إنتقاء المتعاملين مع البيانات على شبكة الإنترنت وتحديد من له الحق للوصول إلى البيانات الحقيقة وإجراء التعديلات اللازمة فى قيم هذه البيانات والمعلومات المالية

ثالثاً – إستخدام بعض أنظمة تقنية الإنترنت :

ومن أهم أنظمة تقنية الإنترنت فى ظل بيئة الأعمال المصرية هى :

(١) نظام التحكم فى إدخال البيانات والمعلومات المالية .

(٢) نظام تحديد الخدمات التى يقدمها الجهاز الرئيسى للأجهزة الفرعية المشتركة فى شبكة الإنترنت .

ومن هنا يخلص الباحث بأن هناك عدة إجراءات لنظام الرقابة الداخلية على النظم المحاسبية المعتمدة على تقنية الإنترنت لكى يكون هناك تقرير مراجعة إلكترونى يتصف بالمصداقية منها :

(١) يجب أن يكون الوصول لأنظمة المعلومات المحاسبية المنشورة على الإنترنت مقصوراً على الأشخاص الذين يستفيدون فى إنجاز مهامهم المصرح القيام لهم بها .

(٢) يجب حماية البيانات والمعلومات المحاسبية على الإنترنت بطريقة سليمة تحميها من التعديلات والتلف وسرية تبادلها بين الأطراف .

(٣) يجب السماح للمراجع الخارجى الوصول إلى أى جزء من النظام المالى والقوائم المالية والتقرير فى أى وقت ممكن .

(٤) يجب أن تكون هناك برامج خاصة لضمان خصوصية وسرية تبادل المعلومات بين الأطراف المعنية .

المبحث الخامس
"دراسة تطبيقية لأثر مصداقية نشر القوائم المالية على الإنترنت ومدى تأثير ذلك على سلوك أسعار الأوراق المالية المصرية"

سوف يتناول الباحث الخطوات التفصيلية للدراسة التطبيقية على النحو التالى :

٥-١. الفروض الأساسية للدراسة التطبيقية :

تعتمد الدراسة التطبيقية على الفروض التالية :

(١) الفرض الأول :

يتعلق الفرض الأول لهذا البحث بسوق رأس المال الكفء ، ومن ثم يجب أن تعكس أسعار الأسهم المتداولة فى السوق أو معلومات السوق كل المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية للوحدات الأقتصادية عبر شبكة الإنترنت ، وأن كل تغيير فى الأخيرة يؤثر بالتالى على المعلومات المالية (معلومات السوق) .

(٢) الفرض الثانى :

وجود علاقة إيجابية بين المعلومات المالية (معلومات السوق) ممثلة فى القيمة السوقية للسهم وأحجام التعامل معبراً عنها بقيمة الأوراق المالية ، وعدد الأسهم المتداولة خلال الفترة من عام ١٩٩٩م حتى ٢٠٠١م للشركات محل عينة البحث الميدانى وبين المعلومات المحاسبية المنشورة (المتغيرات المستقلة) .

(٣) الفرض الثالث :

يوفر الإفصاح المحاسبى عبر شبكة الإنترنت معلومات تتصف بالملاءمة ويمكن الإعتماد عليها .

٥-٢. صياغة الصورة العامة للنموذج المقترح :

إن الأداة الأحصائية المستخدمة لإجراء الدراسات التطبيقية تعتمد أساساً على تحليل الأنحدار المتعدد المتغيرات Multiple, Regression Analysis وبعض المقاييس الأحصائية الأخرى المرتبطة به والتى يطلق عليها Linear Regression Statistics والتى تساعد فى توضيح وشرح العلاقة بين متغيرات النموذج ، وفى تحليل الإنحدار فان المتغير التابع Dependent Variable له توزيع إحتمالى ، بينما المتغيرات المستقلة Independent Variables لايكون لها توزيعات إحتمالية ، وبالتالى فإن تقديرات المتغير التابع ليست بدون خطأ ، لذلك فإن التنبؤات أو التقديرات بإستخدام تحليل الأنحدار هى تقديرات إحتمالية . والصورة العامة للنموذج هى :

$$Y_i = B_o + B_i X_i + E$$

حيث أن :

Y_i = المتغيرات التابعة ، وهى ممثلة فى المعلومات المالية (معلومات السوق) .
X_i = المتغيرات المستقلة ، وهى ممثلة فى المعلومات المحاسبية المنشورة .
B_o = المعامل الثابت لنموذج الإنحدار المتعدد المتغيرات .
B_i = معاملات نموذج الأنحدار للمتغيرات المستقلة .
E = الخطأ العشوائى فى نموذج الإنحدار المتعدد .

وقد تم بناء ثلاثة نماذج إنحدار مختلفة بإستخدام ثلاثة من المتغيرات التابعة تمثل المعلومات المالية (معلومات السوق) التالية :

أولاً- نموذج الإنحدار المتعدد المتغيرات الأول :

تم بناء النموذج الأول للتحليل بغرض إستخدام متغير تابع هو "متوسط القيمة السوقية للسهم" ، ومجموعة من المتغيرات المستقلة تمثل أهم المعلومات المحاسبية المنشورة كالآتى :

$$Y_1 = B_o + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + B_7X_7 + E$$

حيث أن :

Y_I = المتغير التابع ، وهو ممثل فى "متوسط القيمة السوقية للسهم" * .

X_I = المتغير المستقل الأول (الأصول المتداولة) .

B_2 = المتغير المستقل الثانى (إجمالى الإلتزامات أو الخصوم) .

B_3 = المتغير المستقل الثالث (الخصوم المتداولة) .

X_4 = المتغير المستقل الرابع (صافى الأرباح) .

X_5 = المتغير المستقل الخامس (رأس المال العامل) .

X_6 = المتغير المستقل السادس (إجمالى الأصول) .

X_7 = المتغير المستقل السابع (حقوق الملكية) .

$B_1, B_2 ... B_7$ = معاملات نموذج الإنحدار للمتغيرات المستقلة .

B_0 = المعامل الثابت لنموذج الإنحدار المتعدد .

E = الخطأ العشوائى فى نموذج الإنحدار المتعدد ، وهو متغير عشوائى موزع بصورة مستقلة ويتبع التوزيع الطبيعى بوسط حسابى يساوى صفراً وتباين يساوى الواحد الصحيح ، ويقيس الخطأ المعيارى للتقدير التشتت حول خط الإنحدار .

ثانياً-نموذج الإنحدار المتعدد المتغيرات الثانى

تم بناء النموذج الثانى للتحليل بغرض استخدام المتغير التابع وهو "القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة بالسوق " لجميع شركات العينة خلال سنوات الدراسة التطبيقية مع مجموعة من المتغيرات المستقلة تمثل أهم المعلومات المحاسبية المنشورة كالآتى :

$$Y_2 = B_o + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + B_7X_7 + E$$

---

* متوسط القيمة السوقية للسهم : أى المتوسط السنوى لسعر السهم لكل شركة لها أسهم تتداول فى بورصة الأوراق المالية .

حيث أن :

Y_2 = المتغير التابع ، وهو يمثل القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة* بالسوق .

$X_1, X_2 \ldots X_7$ = تمثل مجموعة المتغيرات المستقلة المستخدمة فى التحليل .

B_o = المعامل الثابت لنموذج الإنحدار .

$B_1, B_2 \ldots B_7$ = معاملات نموذج الإنحدار للمتغيرات المستقلة .

E = الخطأ العشوائى فى نموذج الإنحدار المتعدد (الخطأ المعيارى للتقدير) .

ثالثاً – نموذج الإنحدار المتعدد المتغيرات الثالث :

تم بناء النموذج الثالث للتحليل بغرض إستخدام المتغير التابع "عدد الأسهم المتداولة بالسوق" لكل شركة لها أسهم تتداول فى بورصة الأوراق المالية خلال سنوات الدراسة التطبيقية ، مع إستخدام مجموع من المتغيرات المستقلة فى النموذجين الأول والثانى كالآتى :

$$Y_3 = B_o + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + B_7X_7 + E$$

حيث أن :

Y_3 = المتغير التابع ، وهو يمثل "عدد الأسهم المتداولة بالسوق" *

$X_1, X_2 \ldots X_7$ = مجموعة المتغيرات المستقلة فى التحليل .

B_o = المعامل الثابت لنموذج الإنحدار المتعدد المتغيرات .

$B_1, B_2 \ldots B_7$ = معاملات نموذج الإنحدار للمتغيرات المستقلة .

E = الخطأ العشوائى فى نموذج الإنحدار المتعدد المتغيرات .

---

* القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة : تعبر عن أحجام معاملات الأوراق المالية على أسهم الشركات التى لها أسهم تتداول بالسوق .

* عدد الأسهم المتداولة بالسوق : تعبر عن أحجام معاملات الأوراق المالية على أسهم الشركات التى لها أسهم تتداول بالسوق .

٥-٣. مبررات إختيار المتغيرات التابعة والمستقلة للنموذج :

يرجع إختيار الباحث للمتغيرات التابعة والمستقلة إلى المبررات الآتية :

(١) إختار الباحث ثلاث متغيرات تابعة (متوسط القيمة السوقية للسهم ، والقيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة ، وعدد الأسهم المتداولة بالسوق) لكى تعبر عن أحجام التعامل فى بورصة الأوراق المالية على أسهم شركات العينة ، ولمحاولة الربط بين المعلومات المالية (معلومات السوق) والمعلومات المحاسبية المنشورة (المتغيرات المستقلة) عبر شبكة الإنترنت .

(٢) إن القياس المحاسبى القائم على المخاطرة يرتبط مع مقاييس خطر السوق ، وبالتالى يقترح أن المعلومات المحاسبية تعتبر مفيدة فى تقدير الخطر .

(٣) إن الأرباح المحاسبية ذات محتوى إعلامى Information Content تأثيرها على حركة التعامل فى سوق الأوراق المالية . فالمستثمر الرشيد يهتم بأرباحه وتوزيعاته التى يحصل عليها فعلاً فى نهاية السنة المالية وكذلك المركز المالى للشركة .

(٤) أن المعلومات المحاسبية الممثلة فى المتغيرات المستقلة ، تمثل أهم المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية والتى يعتمد عليها المستثمرين وغيرهم من إتخاذ القرارات الإستثمارية .

(٥) لم يتم إستخدام عدد الصفقات ضمن المتغيرات التابعة . فقد تكون هناك صفقة كبيرة الحجم يترتب عليها زيادة حجم التعامل على أسهم الشركات نتيجة عملية واحدة مما سيؤثر على التحليل .

(٦) يعتبر إكتساب سوق الأوراق المالية - كمجال تطبيقى - أهمية متزايدة فى السنوات الأخيرة فى مصر معبراً عنها فى شكل عدد الشركات المقيدة ، وعدد الأسهم المتداولة وحجم التعامل فى هذا السوق .

٥-٤. كيفية إختيار عينة البحث الميدانى :

لقد أظهر التحليل الأجمالى العام للقيم السوقية للأوراق المالية المتداولة فى سوق رأس المال خلال سنوات عينة البحث (١٩٩٩ حتى ٢٠٠١م) أن قيمة الأسهم المتداولة قد بلغت نسبتها ٢٥ر٨١٪ من الأجمالى العام للقيمة السوقية فى حين بلغت السندات ٧٥ر١٨٪ ، ولهذا السبب فقد اقتصر التحليل على الأسهم فقط . ولقد تم إختيار الأسهم

المكونة لعينة البحث وفقاً للأعتبارات التالية :

(١) أن تكون الأسهم مقيدة فى بورصة الأوراق المالية بالأسكندرية والقاهرة وخاضعة للتعامل فى سوق رأس المال المصرية .

(٢) أن تتوافر القوائم والتقارير المالية السنوية للشركات المصدرة للأسهم عن الأعوام ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١م فى بورصة الأوراق المالية المصرية .

(٣) أن تكون هذه الشركات والبنوك قد قامت بتوزيع أرباح على حملة الأسهم خلال الأعوام ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١م والتى تمثل فترة البحث .

(٤) أن تكون الأسهم المختارة من النوع النشط لهذه الشركات أو البنوك ، وهى تأخذ شكل شركات المساهمة المقيدة بالبورصة ولها أسهم يتم تداولها بالسوق نظراً لتوافر البيانات اللازمة للدراسة الميدانية .

(٥) أن تشمل عينة الدراسة مجموعة من الشركات تنتمى إلى قطاعات إقتصادية مختلفة ومتنوعة مثل قطاعات البنوك والسياحة والصناعات الكيماوية والغزل والنسيج ومواد البناء والأسمدة ، والتى لها مواقع عبر شبكة الإنترنت .

وأجرى البحث على عينة من الشركات المساهمة المقيدة فى بورصة الأوراق المالية ولها أسهم تتداول فيها وعددها خمس عشرة شركة ذات أنشطة إقتصادية متنوعة . (١) وتتضمن ملاحق البحث أسماء هذه الشركات التى تتداول أسهمها بكثرة خلال سنوات الدراسة (١٩٩٩م : ٢٠٠١م) . وذلك من خلال الفحص الدورى للنشرات الشهريه التى تصدرها بورصة الأوراق المالية . ولتحقيق أهداف البحث وحتى تكتمل الأهمية العلمية والعملية يتم الإستعانة بالحاسب الآلى لإجراء الدراسة التطبيقية وتحليل نتائجها .

ويمكن التعرف على خصائص مفردات عينة البحث من خلال مايلى :

(أ) تبويب مفردات عينة البحث من حيث مجموع الأصول :

يوضح الجدول التالى تبويب مفردات عينة البحث من حيث مجموع أصولها إلى ثلاث فئات إحصائية على النحو التالى :

فئـات إجمالى الأصول	عدد الشركات فى العينة	النسبة (٪)
أقل من ٣٠٠ مليون جنيه	٨	٥٤٪
أكثر من ٣٠٠ : ٦٠٠ مليون جنيه	٢	١٣٪
مايزيد عن ٦٠٠ مليون جنيه	٥	٣٣٪
	١٥	١٠٠٪

(١) ملاحق البحث : جداول رقم (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) فى آخر البحث .

(ب) تبويب مفردات العينة البحث من حيث طبيعة النشاط الإقتصادى يوضح الجدول التالى تبويب مفردات عينة البحث من حيث طبيعة النشاط الإقتصادى الذى تمارسه هذه الوحدات :

فئـات إجمالى الأصول	عدد الشركات فى العينة	النسبة (٪)
النشاط الصناعى (الصناعات التحويلية)	٨	٥٣٪
نشـــاط البنـــــوك	٤	٢٧٪
نشاط الإسكان والتشييـــد	٢	١٣٪
النشـــاط الخـــدمـــى	١	٧٪
	١٥	١٠٠٪

٥-٥. الإختبارات والمقاييس الإحصائية لتحديد معنوية معادلة نموذج الإنحدار المتعدد المتغيرات :

يطلق على دراسة العلاقة بين متغيرين أو أكثر الإرتباط ، ومن ثم فان تحليل الإرتباط لايستطيع إثبات سبب أو تأثير العلاقة بين المتغيرين ، فقد تكون العلاقة بين المتغيرات علاقة طردية (أى الإرتباط طردى أو موجب) ، أو قد يكون الإرتباط عكسياً أو سالباً (أى العلاقة بين المتغيرات عكسية) . ومن أهم الإختبارات والمقاييس الإحصائية هى :

أولاً – معامل الإرتباط (R) : هو مقياس نسبى يوضح العلاقة بين المتغيرين (X,Y) ، وأن قيمة المعامل تتراوح ما بين (+ ١ ، -١) .

ثانياً – معامل التحديد (R^2 Square) : يقيس نسبة التباين أو الإختلاف للمتغير التابع الذى يتم تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة ، وتتراوح نسبته إلى (٤٠٪ : ٨٥٪) نسبة معقولة لمعامل التحديد (R^2) .

ثالثاً – الإختبار الإحصائى (T) : T-Statistic

يستخدم فى تحديد معنوية كل معامل من معاملات الإنحدار للمتغيرات المستقلة (فى معادلة الإنحدار المتعدد) فى التنبؤ وتقدير المتغير التابع (Y) . وقد تكون قيمة (T)

الإحصائية موجبة أو سالبة ، وكلما كانت قيمة (T) إحصائياً أكبر من أو تساوى القيم المطلقة (٢) فإن معاملات المتغيرات المستقلة من المحتمل أن تكون ذات معنوية إحصائية ، أما إذا كانت أقل من الرقم (٢) فان المعامل المحسوب سوف يكون صفراً لرقم حقيقى محسوب .

رابعاً – الخطأ المعيارى للتقدير : (SEE)

نظراً لأن القيم المقدرة (المتنبأ) بها تختلف عن القيم الفعلية ، فإننا نحتاج إلى مقياس لقياس الخطأ المعيارى للتشتت حول خط الإنحدار لهذه القيم . وتم حساب الخطأ المعيارى للتقدير كالآتى :

$$SEC = \sqrt{\frac{\Sigma (y - \overset{*}{y})^2}{n - 2}} = \sqrt{\frac{\Sigma y^2 - a \Sigma - y - b \Sigma y}{n - 2}}$$

حيث (n) = عدد المشاهدات (الملاحظات)

خامساً – إختبار (F) الإحصائى : F-Statistic

يستخدم إختبار (F) الإحصائى لتحديد ما إذا كانت المعادلة الكلية للإنحدار ذات معنوية إحصائية فى التنبؤ بالمتغير التابع – فان إختبار (F) الإحصائى يمكن إستخدام للتمييز بين الإرتباطات ذات المعنوية الإحصائية وبين الإرتباطات الناتجة عن خطأ المعاينة (المصادفة) Chance . وأن قيمة (F) الإحصائية يجب أن تكون أكبر من أو تساوى (٦) وفى حالة وجود أكثر من (١٠ ملاحظات) ، فإن قيمة F الإحصائية يجب أن تكون أكبر من أو تساوى (٥) .

٥-٦. التحليل الإحصائى لنتائج نموذج الإنحدار المتعدد المتغيرات :

Multiple Regression Analysis

من الجدير بالذكر أن كل نتائج التحليل الإحصائى أظهرت منطقية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة طبقاً للمداخل المستخدمة وفقاً للصور الرياضية التى خضعت للتطبيق ، كما أن المنهجية المقترحة للقياس قد سهلت عملية التحقق من التأثير الفعلى للمتغيرات المستقلة (المعلومات المحاسبية المنشورة) على المتغيرات التابعة (معلومات السوق أو البيانات المالية) .

وفيما يلى مصفوفة الارتباط Correlation Matrix للنموذج المقترح للبحث (١)

بيـــانـات		المتغيـرات التـابعـة			المتغيـرات المـســتقلـة						
		Y_1	Y_2	Y_3	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	X_7
Y_1	Pearson Correlation	1.000	.332*	.082	.543**	.530**	.357*	.430**	.560**	.172	.521**
Y_2	Pearson Correlation	.332*	1.000	.572**	.055	.124	.101	.662**	.036	.138	.664**
Y_3	Pearson Correlation	.082	.572**	1.000	.131	.172	.156	.475**	.130	.114	.424**
X_1	Pearson Correlation	.543**	.055	.131	1.000	.906**	.872**	.325*	.906**	.029	.475**
X_2	Pearson Correlation	.530**	.124	.172	.906**	1.000	.795**	.294*	.994**	.138	.444**
X_3	Pearson Correlation	.357*	.101	.156	.872**	.795**	1.000	.198	.788**	.494**	.352**
X_4	Pearson Correlation	.430**	.662**	.475**	.325*	.294*	.198	1.000	.385**	.168	.768**
X_5	Pearson Correlation	.560**	.036	.130	.906**	.994**	.788**	.385**	1.000	.120	.507**
X_6	Pearson Correlation	.172	.138	.114	.029	.138	.494**	.168	.120	1.000	.103
X_7	Pearson Correlation	.521**	.664**	.424**	.475**	.444**	.352*	.768**	.507**	.103	1.000

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed) .
** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed) .

(١) تم إستخراج مصفوفة الإرتباط عن طريق الحاسب الآلى من بيانات الجداول رقم (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) فى ملاحق البحث .

ويركز هذا الجزء على التحليل الإحصائى لنتائج تطبيق الإنحدار المتعدد المتغيرات على شركات العينة ، ويتناول هذا الجزء تحليل هذه النتائج كالآتى :

أولاً – الجدول التالى يوضح علاقة الإرتباط Correlations بين المتغيرات التابعة (Y_1, Y_2, Y_3) والمتغيرات المستقلة $(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7)$ لشركات عينة البحث [١] .

المتغيـــر التـابـع	وجود علاقة إرتباط معنوى	عدم وجود علاقة إرتباط معنوى
(١) متوسط القيمة السوقية للسهم (Y_1)	$(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_7)$	(X_6)
(٢) القيمة السوقية للأوراق المالية (Y_2)	(X_4, X_7)	$(X_1, X_2, X_3, X_5, X_6)$
(٣) عدد الأسهم المتداولة بالسوق (Y_3)	(X_4, X_7)	$(X_1, X_2, X_3, X_5, X_6)$

ومن الجدول يتضح لنا مايلى :

(أ) وجود علاقة إرتباط معنوى بين المتغير الأول (متوسط القيمة السوقية للسهم = Y_1) والمتغيرات المستقلة (الأصول المتداولة ، إجمالى الإلتزامات ، الخصوم المتداولة ، صافى الربح ، إجمالى الأصول ، حقوق المساهمين) ، ولاتوجد علاقة إرتباط مع رأس المال العامل .

(ب) وجود علاقة إرتباط معنوى بين المتغير التابع الثانى (القيمة السوقية للأوراق المالية = Y_2) والمتغيرات المستقلة (صافى الربح ، حقوق المساهمين) ، ولاتوجد علاقة إرتباط مع المتغيرات المستقله الأخرى .

(جـ) وجود علاقة إرتباط معنوى بين المتغير التابع الثالث (عدد الأسهم المتداولة بالسوق = Y_3) والمتغيرات المستقلة (صافى الربح ، حقوق المساهمين) ، ولاتوجد علاقات إرتباطات مع المتغيرات المستقلة الأخرى .

---

(١) أنظر ملاحق البحث – جدول رقم (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) فى نهاية البحث ، وكذلك جدول مصفوفة الإرتباط فى البحث ص(٣٧) .

ثانياً – نتائج تحليل التباين (ANOVA) للوقوف على مدى وجود إختلافات معنوية فى نتائج التحليل الإحصائى (١) :

(أ) نتائج تحليل التباين على شركات العينة من خلال نموذج الإنحدار المتعدد الأول :

المصـــدر	درجات الحرية	مجموع المربعات S S	متوسط مجموع المربعات Mean Squars	F المحسوبة	F الجدولية
النموذج	٧	١٥٧١٨ر٧	٢٢٤٥ر٥	٤ر٥٣٥	٠٠١ر
الخطأ	٣٧	١٨٣٢٠ر٢	٤٩٥ر٢		
المجموع	٤٤	٣٤٠٣٨ر٩			

من الجدول السابق يتضح أن الإنحدار معنوى حيث أن قيمة (F) المحسوبة = ٤ر٥٣٥ أكبر من (F) الجدولية (٠٠١ر) لجميع المتغيرات المستقلة بدرجات حرية (٧ ، ٣٧) ، ومستوى معنوية ٠٥ر٠ ودرجة ثقة ٩٥٪ .

(ب) نتائج تحليل التباين على شركات العينة من خلال نموذج الإنحدار المتعدد الثانى :

المصـــدر	درجات الحرية	مجموع المربعات S S	متوسط مجموع المربعات Mean Squars	F المحسوبة	F الجدولية
النموذج	٧	١ر٧٤١ E + ١٤	٢ر٤٨٧ E + ١٣	٢٣ر١٨٧	صفر
الخطأ	٣٧	٣ر٩٦٨ E + ١٣	١ر٠٧٣ E + ١٢		
المجموع	٤٤	٢ر١٣٨ E + ١٤			

من الجدول السابق يتضح أن الإنحدار معنوى حيث أن قيم (F) المحسوبة = ٢٣ر١٨٧ أكبر من (F) الجدوليه (صفر) لجميع المتغيرات المستقلة بدرجات حرية (٧ ، ٣٧) ، ومستوى معنوية ٠٥ر٠ ودرجة ثقة ٩٥٪ .

(جـ) نتائج التباين على شركات العينة من خلال نموذج الإنحدار المتعدد الثالث :

---

(١) تم إستخراج هذه الجداول عن طريق الحاسب الآلى من بيانات الجداول رقم (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) من ملاحق البحث .

المصـــدر	درجات الحرية	مجموع المربعات S S	متوسط مجموع المربعات Mean Squars	F المحسوبة	F الجدولية
النموذج	٧	١ر٢٤٥ E + ١١	١ر٧٧٨ E + ١٠	٤ر٣٩٠	٠ر٠٠١
الخطأ	٣٧	١ر٤٩٩ E + ١١	٤ر٠٥١ E + ٩		
المجموع	٤٤	٢ر٧٤٤ E + ١١			

من الجدول السابق يتضح أن الإنحدار معنوى حيث أن قيمة (F) المحسوبة = ٤ر٣٩٠ أكبر من (F) الجدولية (٠ر٠٠١) لجميع المتغيرات المستقلة بدرجات حرية (٧ ، ٣٧) ، ومستوى معنوية ٠ر٠٥ ودرجة ثقة ٩٥٪ .

ثالثاً - مقارنة النتائج الإحصائية لشركات العينة محل البحث الميدانى[١] :

(أ) الجدول التالى يوضح نتائج نموذج الإنحدار المتعدد الأول :

المصـــدر	معامل الإرتباط (R)	معامل الإنحدار (R^2)	معامل الأرتباط التربيعى المعدل	الخطأ المعيارى للتقدير	درجات حرية	F المحسوبة	F الجدولية
النموذج الأول (Y_1)	٦٨٪	٤٦ر٢٪	٣٦٪	٢٢ر٢٥	٧ النموذج ٣٧ الخطأ	٤ر٥٣٥	٠ر٠٠١

يتضح من الجدول السابق أن معامل الإنحدار (R^2) = ٤٦ر٢٪ وهى نسبة معقولة وتدل على معنوية العلاقة بين المتغيرات التابع (Y_1) والمتغيرات المستقلة ($X_1, X_2, \ldots\ldots X_7$) ، وفى نفس الوقت يقيس نسبة الإختلاف (التباين) للمتغير التابع (Y_1) الذى يتم تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة .

(ب) الجدول التالى يوضح نتائج نموذج الإنحدار المتعدد الثانى :

المصـــدر	معامل الإرتباط (R)	معامل الإنحدار (R^2)	الخطأ المعيارى فى التقدير	معامل الأرتباط التربيعى المعدل	درجات حرية	F المحسوبة	F الجدولية
النموذج الثانى (Y_2)	٩٠ر٢٪	٨١ر٤٪	١٠٣٥٦٣٢	٧٧ر٩٪	٧ النموذج ٣٧ الخطأ	٢٣ر١٨٧	صفر

(١) تم إستخراج هذه الجداول عن طريق الحاسب الآلى من بيانات الجداول رقم (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) من ملاحق البحث .

يتضح من الجدول السابق أن معامل الإنحدار (R^2) = ٤ر٨١٪ وهى نسبة معقولة وتدل على معنوية العلاقة بين المتغير التابع (Y^2) والمتغيرات المستقلة ، وفى نفس الوقت يقيس نسبة الإختلاف (التباين) للمتغير التابع (Y_2) الذى يتم تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة بالنموذج .

(جـ) الجدول التالى يوضح نتائج نموذج الإنحدار المتعدد الثالث :

المصـــدر	معامل الإرتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	الخطأ المعيارى فى التقدير	معامل الأرتباط التربيعى المعدل	درجات حـرية	F المحسوبة	F الجدولية
النموذج الثالث (Y_3)	٦٧ر٤٪	٤٥ر٤٠٪	٦٣٦٤٩ر٤٨	٣٥٪	٧ النموذج ٣٧ الخطأ	٣٩٠ر٤	٠ر٠٠١

يتضح من الجدول السابق أن معامل التحديد (R^2) = ٤ر٤٥٪ ، وهى نسبة معقولة وتدل على معنوية العلاقة بين المتغير التابع (Y_3) والمتغيرات المستقلة بالنموذج ، وفى نفس الوقت يقيس نسبة الإختلاف (التباين) للمتغير التابع (Y_3) الذى يتم تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة .

رابعاً : أهم مؤشرات ونتائج الدراسة التطبيقية :

(أ) تم بناء الدراسة التطبيقية على ثلاثة فروض أساسية أولهما أن سوق الأوراق المالية سوق رأس مال كفء ، ومن ثم يجب أن تعكس أسعار الأسهم المتداولة (معلومات السوق) كل المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية للوحدات الإقتصادية . وثانيهما أن هناك علاقة طردية إيجابية بين المعلومات المالية (معلومات السوق) الداخلة فى عينة البحث وبين المعلومات المحاسبية المنشورة التى تتمثل فى المتغيرات المستقلة ، يوفر الإفصاح المحاسبى عبر شبكة الإنترنت معلومات تتصف بالملاءمة ولقد ثبت جدوى هذه الفروض من خلال نتائج نموذج الإنحدار المتعدد المتغيرات .

(ب) تشير النتائج الإحصائية لتطبيق النموذج بإستخدام المتغيرات التابعة الثلاثة التى تمثل المعلومات المالية (معلومات السوق) ، إلى مايلى :

(١) أوضح التحليل بإستخدام المتغير التابع (متوسط القيمة السوقية للسهم = Y_1) ، وطبقاً لتحليل الإنحدار التدريجى Stepwise Regression إلى معنوية النموذج

الإحصائى بنسبة إرتباط معقولة ومع المتغيرات المستقلة (إجمالى الأصول X_5 ، وحقوق المساهمين X_7) والتى تفسر المتغير التابع (Y_1) .

(٢) أوضح التحليل بإستخدام المتغير التابع (القيمة السوقية للأسهم المتداولة بالسوق Y_2) ، وطبقاً لتحليل الإنحدار التدريجى إلى معنوية النموذج الإحصائى بنسبة إرتباط طردى قوى ومع المتغيرات المستقلة (إجمالى الإلتزامات X_2 ، إجمالى الأصول X_5 ، حقوق المساهمين X_7) والتى تفسر المتغير التابع (Y_2) .

(٣) أوضح التحليل بإستخدام المتغير التابع (عدد الأسهم المتداولة Y_3) ، وطبقاً لتحليل الأنحدار التدريجى إلى معنوية النموذج الإحصائى بنسبة إرتباط معقولة ومع المتغيرات المستقلة (صافى الربح X_4 ، إجمالى الأصول X_5) والتى تفسر المتغير التابع (Y_3) .

ويتضح مماسبق أن التحليل المبنى على أساس إستخدام المتغير التابع (القيمة السوقية للأسهم المتداولة بالسوق Y_2) هو الأفضل حيث تم تأثيره وتفسيره بين ستة من المتغيرات المستقلة المختارة للتحليل خلال سنوات عينة البحث ، ثم يليه المتغير التابع (Y_1) ، (Y_3) . مما يؤكد الفرض القائل بأن سوق الأوراق المالية مازالت غير كفء فى ظل المعلومات المحاسبية المنشورة والمعلومات المالية (معلومات السوق) . ويعتقد الباحث أن ذلك يرجع إلى أنه مازال من الصعب الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة عن الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية وبتكلفة منخفضة ، مما يؤثر على سرعة إتخاذ قرارات الأستثمار ومن ثم يعكس عدم الكفاءة الكاملة لسوق المال فى بيئة الأعمال المصرية ، بالرغم من ظهور شبكة الإنترنت كوسيلة إتصال عالمية فريدة من نوعها نظراً لسرعة وسهولة الإتصال وإنخفاض تكلفة تداول المعلومات المحاسبية عبر الشبكة بسبب التطور المذهل فى التكنولوچيا والبرامج واللغات ذات الصلة بالإنترنت .

المبحث السادس
خلاصة ونتائج وتوصيات البحث

فى ضوء ماسبق دراسته وتحليله فى المباحث السابقة ، يمكن للباحث صياغة عدداً من النتائج والتوصيات التى توضح حدود مسئولية المراجع الخارجى تجاه مصداقية نشر القوائم المالية وتأثير ذلك على أسعار سلوك الأوراق المالية المصرية على النحو التالى :

٦-١. نتائج البحث :

يخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها مايلى :

(١) أن هناك كثير من ممارسات تكنولوچيا الإنترنت كان لها تأثير واضح على مصداقية نشر القوائم المالية وعلاقتها بسلوك أسعار الأوراق المالية المصرية ومنها مايلى :

أ - الربط بين المعلومات المالية المصدقة وغير المصدقة من قبل المراجع الخارجى .

ب- إستخدام الوسائط المتعددة فى عرض المعلومات المالية .

جـ- عرض معلومات إضافية (غير مالية) خارج نطاق القوائم المالية المنشورة .

د - عرض معلومات مالية غير مصدقة (قوائم مالية لم تراجع) من المراجع .

هـ- توفير معلومات مالية جزئية (معلومات مالية غير كاملة) .

و - التحديث الفورى والإتصال التفاعلى بين الإنترنت وقواعد البيانات المحاسبية .

(٢) إن التغلب على مشاكل مصداقية المعلومات المحاسبية (القوائم المالية المنشورة) على الإنترنت يقع جانب كبير منه على التكنولوچيا ، إلا أن التكلفة مازالت قيداً على الحلول التكنولوچية التى يمكن أن تحسن من مصداقية المعلومات المالية على الإنترنت .

(٣) تمكن الباحث من الدراسة النظرية لهذا البحث إلى الوصول لبعض الحلول المقترحة للتغلب على الممارسات التى تحد من مصداقية نشر القوائم المالية على الإنترنت ، ومدى تأثيرها على سلوك أسعار الأوراق المالية المصرية على النحو التالى :

(أ) وضع علامة إلكترونية لغرض إخبار مستخدمى أو المستفيدين من القوائم المالية عند الإنتقال خارج نطاق القوائم المالية .

(ب) إستخدام الوسائل الرقابية التكنولوچية للتغلب على أمن المعلومات وحماية تقرير المراجعة مثل إستخدام شركة المراجعة التوقيع الرقمى Digital Signature والعلامة المائية Watermark (Stevens, Michael G., 1999) .

(جـ) ضرورة وجود توثيق على الموقع يصف المعلومات وكيفية تحديثها ، وهذا المدخل يتصف ويمتاز بتوفير معلومات لإخبار المستفيدين .

(د) أن يظهر تقرير المراجع الخارجى على موقع شركة المراجعة أو يكون هناك ربط بين تقرير المراجعة بموقع العميل وموقع شركة المراجعة ، وذلك لغرض سيطرة ورقابة المراجع على شكل ومحتوى تقريره . (Debreceny & Gray, 1999, pp.335-345)

(هـ) يجب أن ينص خطاب التعاقد (التكليف) بين المراجع الخارجى والعميل على ما إذا كان العميل ينوى نشر القوائم المالية على الإنترنت ، وتحديد عناوين الموقع التى سيتم النشر عليها لكى يسهل على المراجع متابعة ومراقبة أى تعديلات قد تتعارض مع رأى المراجع .

(٤) خلص الباحث إلى عدم مسئولية المراجع عن سلامة وأمن موقع العميل (المنشأة محل الفحص) على الإنترنت ، بينما يعتبر المراجع الخارجى مسئولاً عن التحقق من القوائم المالية المنشورة (المصدقة) وتقرير المراجعة المنشورين على موقع العميل قد تم عرضهما بدون تغيير ومطابقين للنسخ الأصلية التى أقرها وصدق عليها .

(٥) يجب أن تمتد مسئولية المراجع لتشمل المعلومات المالية التى تقع خارج نطاق القوائم المالية سواء كانت مالية أو غير مالية حتى لو تطلب الأمر طرح مفاهيم مستحدثة أخرى للتصديق بخلاف عمليات المراجعة والفحص .

(٦) يجب أن تمتد مسئولية المراجع الخارجى لتصل إلى التحديث الفورى للقوائم المالية إلى تاريخ إنعقاد الجمعية العمومية للشركة محل الفحص والمراجعة .

(٧) إن العلاقة بين البيانات والمعلومات المالية وبين أسعار الأسهم قد تكون علاقة ضعيفة وليس لها دلالة إحصائية ، أى تأثيرها غير جوهرى ، وقد يدل ذلك على إنخفاض كفاءة نظام المعلومات المالية ، لذلك فإن نظام المعلومات الغير الكفء سوف يجعل سوق الأوراق المالية غير كفء أيضاً .

(٨) تعانى سوق رأس المال فى بيئة الأعمال المصرية من عدة معوقات يمكن تحديدها فيمايلى :

(أ) عدم وجود نظم المعلومات المتكاملة التى تربط بين سوق رأس المال عموماً وأسواق المال الدولية .

(ب) ضعف دور الهيئات والمؤسسات المالية القائمة فى تنشيط سوق الأوراق المالية ، نتيجة لضعف حيازتها من الأوراق المالية المقيدة فى البورصة .

(جـ) تعدد أجهزة الرقابة والإشراف ، إلى جانب الهيئة العامة لسوق رأس المال ، ومنها مصلحة الشركات التى تمارس نشاطها بالنسبة لبعض الشركات بموجب القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١م .

(٩) إن المؤشرات المالية عن سوق بورصة الأوراق المالية المصرية أظهرت الضعف الشديد الذى تعانى منه هذه السوق حيث يتميز حجم التعامل بالإنخفاض ، رغم ظهور تكنولوجيا المعلومات (الإنترنت) مؤخراً فى بيئة الأعمال المصرية .

(١٠) إن النموذج الإحصائى المقترح فى الدراسة والتحليل قد أثار إلى بعض النتائج التى تبرهن على أن بعض المعلومات المالية (معلومات السوق) وخاصة "القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة بالسوق" لها تأثير كبير بالبيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة (المتغيرات المستقلة) على النحو التالى :

(أ) وجود علاقة إرتباط مقدارها ٩٠٪ بين المتغير التابع (القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة بالسوق) مع المتغيرات المستقلة (المعلومات المحاسبية المنشورة محل عينة البحث) .

(ب) وجود معامل التحديد (R_2) = ٤ر٨١٪ ، وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغير التابع (Y_2) والمتغيرات المستقلة ($X_1, X_2, ... X_7$) ، أى أن هناك علاقة معنوية بين قيمة الأسهم المتداولة بالجنيه والمعلومات المحاسبية المنشورة بالعينة محل البحث والدراسة .

(جـ) تشير النتائج الإحصائية إلى معنوية النموذج الإحصائى بنسبة إرتباط طردى وفقاً لمعدل الإرتباط التربيعى المعدل = ٩ر٧٧٪ Adjusted R Square .

(د) أن النموذج معنوى أيضاً حيث أن قيمة (F) المحسوبة = ٢ر٢٣ أكبر من قيمة (F) الجدولية = صفر بدرجات حرية (٧ ، ٣٧) ، ومستوى معنوية (٠٥ر) ودرجة ثقة = ٩٥٪ .

٦-٢. توصيات البحث :

أسفرت الدراسة عن عدة توصيات هامة تتعلق بمدى حدود مسئولية المراجع الخارجى بمصداقية نشر القوائم المالية على الإنترنت ومدى تأثير ذلك على سلوك أسعار الأوراق المالية المصرية ، ويمكن إيجاز أهم التوصيات فيمايلى :

(١) ممالاشك فيه أن ترسيخ قواعد الإفصاح المحاسبى ومصداقية نشر القوائم المالية بصورة مستمرة وإلزام الوحدات الإقتصادية بنشر معلومات مالية (معلومات السوق) بصورة دورية نصف أو ربع سنة على الإنترنت ، مما يؤدى هذا إلى تنشيط التعامل فى سوق الأوراق المالية .

(٢) إن توصيل المعلومات المحاسبية المنشورة لمستخدمى القوائم المالية فى بورصة الأوراق المالية المصرية يعتبر ذات أهمية أساسية وضرورية فى سوق الأوراق المالية المصرية ، وهذا يتم عن طريق تكنولوچيا المعلومات (شبكة الإنترنت) بإعتبارها وسيلة إتصال عالمية فريدة من نوعها مع إنخفاض تكلفة تداول المعلومات عبر الشبكة بسبب التطور المذهل فى التكنولوچيا والبرامج واللغات ذات الصلة بالإنترنت .

(٣) ضرورة الإفصاح المحاسبى الكامل لعمليات التخصيص من ناحية والقوائم المالية التى تعرضها جميع الشركات المقيدة بسوق رأس المال ، ومن ناحية أخرى مع عدم

التركيز على بعض المصطلحات غير المفهومة من جانب معظم المستثمرين أو غير المتخصصين فى مهنة المحاسبة والمراجعة .

(٤) يوصى الباحث بضرورة تحديد مسئولية المراجع الخارجى تجاه المعلومات المحاسبية المنشورة (القوائم المالية) وتقرير المراجعة على موقع العميل بالإنترنت ، وهذا يتم من خلال ضوابط رقابية منها مايلى :

(أ) وجود توثيق على الموقع يصف المعلومات وكيفية تحديثها بمعرفة متخصصين .

(ب) إستخدام الوسائل الرقابية المناسبة ، وتقييم مصداقية موقع العميل بمعرفة جهة مهنية أخرى .

(جـ) إصدار المعايير ووضع الإرشادات التى تحدد كيفية عرض المعلومات المالية بإستخدام الوسائط المتعددة .

(د) متى وأين تستخدم الروابط المتفاعلة ، وكيفية التحقق من المعلومات الفورية والتقارير الدورية .

(٥) يجب أن تمتد مسئولية المراجع الخارجى لتشمل كافة المعلومات التى تقع خارج نطاق القوائم المالية سواء كانت مالية أو غير مالية حتى لو تطلب الأمر إلى تحديث وطرح مفاهيم أخرى للتصديق بخلاف المراجعة والفحص .

(٦) يوصى الباحث بضرورة إمتداد مسئولية المراجع الخارجى عن التحديث الفورى للقوائم المالية حتى تاريخ إنعقاد الجمعية العمومية للعميل (المنشأة) .

(٧) الإعتراف بالإنترنت كوسيلة عالمية ورسمية لنشر التقارير المالية (القوائم المالية وتقرير المراجعة) فى المستقبل وفى ظل بيئة تكنولوچيا المعلومات ، مع تطوير مفاهيم تصديق أخرى غير المراجعة والفحص تناسب وتلبى الطلب على خدمات التصديق فى ظل بيئة التقرير المعتمدة على الإنترنت .

(٨) يوصى الباحث بضرورة وجود دليل لمعايير وسلوك كيفية عرض التقارير المالية على الإنترنت مع مراعاة عدم تقييدها للقدرة على إستخدام التكنولوچيا الجديدة فى العرض والإفصاح المحاسبى ، فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية هى الجهة المناسبة بالإشتراك مع شركات البرامج والهيئات المهنية المحلية وغيرها .

(٩) توجيه البحث العلمى المحاسبى نحو توسيع حدود مسئولية المراجع الخارجى تجاه مصداقية نشر القوائم المالية على الإنترنت ومدى تأثير ذلك على سلوك أسعار الأسهم فى بورصة الأوراق المالية المصرية ، حيث يحتاج الأمر فى بحوث قادمة إلى زيادة حجم العينة بحيث تغطى كافة الأسهم المتداولة فى بورصة القاهرة والإسكندرية ، مما يؤدى إلى تحليل دقيق وعلمى لهذه العلاقة .

(١٠) يعتبر إصدار القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢م والخاص بسوق رأس المال خطوة هامة وجيدة فى تطوير سوق الأوراق المالية ، إلا أن تحقيق كفاءة هذه الأسواق هى فى الواقع مسئولية العديد من الهيئات والأجهزة المعنية بالإستثمار .

٦-٣. توصيات لأبحاث مستقبلية .

لقد حدد الباحث فى البداية الطبيعة الإستكشافية لهذا البحث وهو ما يعنى بأن هناك مازال أبحاث قادمة تالية لهذا البحث منها مايلى :

(١) أثر الإفصاح المحاسبى فى التقارير المالية عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية خلال بيئة تكنولوچيا المعلومات ، وهل يشتمل تقرير المراجع على رأيه عن فعالية نظام الرقابة الداخلية ، وما هى السبل والوسائل اللازمة لتنفيذ ذلك .

(٢) مدى كفاءة المراجع فى تقدير أخطار الرقابة الداخلية فى شركات التجارة الإلكترونية : دراسة نظرية وإستكشافية .

(٣) مدى تأثير مظاهر التكنولوچيا الحديثة (تكنولوچيا التصنيع أو تكنولوچيا المعلومات) على معايير المراجعة ، مع التطبيق على إحدى المنشآت التى تستخدم أساليب التكنولوچيا الحديثة .

(٤) تطوير مفاهيم تصديق مستحدثة بخلاف المراجعة والفحص تتناسب مع الطلب على خدمات التصديق فى ظل بيئة التقرير المعتمدة على الإنترنت .

(٥) أثر تكنولوچيا المعلومات على تخطيط عملية المراجعة فى بيئة الأعمال المصرية : دراسة نظرية وتطبيقية .

(٦) أثر تكنولوچيا المعلومات على قياس مخاطر المراجعة وأثر ذلك على تخطيط برامج المراجعة المصرية .

مراجع البحث

أولاً - المراجع العربية :

١ - د. شوقى السيد فوده ، نحو نموذج مقترح لتحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة وسلوك أسعار الأسهم فى بورصة الأوراق المالية المصرية ، **مجلة آفاق جديدة** ، السنة العاشرة ، العدد الرابع ، أكتوبر ١٩٩٨م ، ص(١٦٠-١٩٨) .

٢ - د. طلعت عبدالعظيم متولى ، مدخل معاصر فى تصميم النظم المحاسبية ، **مطبعة جامعة طنطا** ، ٢٠٠٢م ص (٨٩-١٠٩) .

٣ - د. فهيم أبوالعزم محمد ، مصداقية المعلومات المالية على الإنترنت وحدود مسئولية المراجع ، **مجلة البحوث المحاسبية** ، الجمعية السعودية للمحاسبة ، المجلد الخامس - العدد الأول ، إبريل ٢٠٠١م ، ص(١ - ٢٦) .

٤ - د. منير إبراهيم هندى ، سلسلة الفكر الحديث فى مجالات الإدارة المالية ، **الفكر الحديث فى مجال الإستثمار** ، منشأة المعارف ، الأسكندرية ، ١٩٩٦م ، ص (٣٩ - ٤٠) .

ثانياً - المراجع الأجنبية :

5 - AICPA, Improving Business Reporting A Customer Focus (a.k.a. The Jenkins Report 1994, Available At (ttp : //www.aicpa.org) 12 / 15 / 2000 .

6 - Ashbaugh, H., K. Johnstone & T. Warfield, Coorporate Reporting on The Internet, **Accounting Horizons,** September 1999, pp. 240-258 .

7 - Badowas, R. and Gray, M., 5 Ways to Improve Financial Reporting, **The Financial Manager,** Sep. / Oct., Vol.2, ISS-5, 1989, pp. 56-63 .

8 - Deller, D., M. Stubenrath & C. Weber, A Survey on The Use of The Internet for Envestor Relations In USA, The UK and Germany, **The European Accounting Review,** Vol.8, No.2, 1999, pp. 351-364 .

9 - Debreceny, R., G. Gary & T. Barry, Accounting Information In A Networked World-Resource Discovery, Processing and Analysis, **Paper presented at A.A.A Annual Meeting,** New orleans, 1998 .

10- Debreceny, Roger & L.Gray, Financial Reporting on he Internet & The External Audit, **European Accounting Review,** Vol. 8, No.2, 1999, pp. 336-352 .

11- FASB, BRRP Electronic Distrbution of Business Reporting Information, 2000, **Available At (ttp : // www. fasb.org) 1/18/2001.**

12- Gray, G., & R. Debreceny, Corporate Reporting on The Internet, **Paper Presented at The Asiapacific Snference on The International Accounting Issues,** Bangkok, Nov. 1997 .

13- Higgins, R., Analysis For Financial Management, Irwin, 1992, pp. 168-170 .

14- Fama, E., Efficient Capital Markets, A Review of The Theory and Empirical Work, **Journal of Finance,** No.23, 1970, pp.387-400 .

15- Fama, E., Efficient Capital Markets, **Journal of Finance,** No.46, 1991, pp. 1575-1617 .

16- Lymer, A., The Internet and The Future of Comporate Reporting in Europe, **The European Accounting Review,** Vol.8, No.2, 1999, pp. 289-301 .

17- Lymer, A., & A. Tallberg, Corporate Reporting and The Internet, **Paper presented at the 20 th Annual Congress of the European Accounting Association,** Gray, Austria, April 1997 .

18- Lymer, A. & Others, Business Reporting on The Internet, **IASC,** November 1999 .

19- Matheus, R., Towards Multiple Justification for Social Accounting and Strategies for Accounting, **American Accounting Association Public Interest,** Working paper No,11,1985 .

20- Peteravick, S. & J.W. Gillet, Financial Reporting on The World Wide Web, **Management Accounting,** Jul. 1996 .

21- Stevens, Michael G., Financial Information is Flooding The Internet, **The Practical Accounting,** Feb. 1999 .

22- Trites, Gerald D., "The Impact of Technology on Financial and Business Reporting, **CICA,** 1999, pp.56-75 .

ثالثاً - مصادر أخرى متنوعه :

٢٣ - القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ بشأن إصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٩٢ .

٢٤ - القانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢م بشأن إصدار قانون سوق المال ولائحته التنفيذية بقرار وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية رقم (١٣٥) لسنة ١٩٩٣م ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، الطبعة الرابعه ، ١٩٩٤م .

٢٥ - بورصة الأوراق المالية بالقاهرة ، الكتاب السنوى لعام ١٩٩٤م .

٢٦ - قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢م بإصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ ، الطبعة الثامنة (القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٧) .

٢٧ - الأهرام الأقتصادى ، أعداد متنوعة خلال الأعوام ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م .

ملاحق البحث

جدول رقم (١)
المعلومات المالية (معلومات السوق) لشركات العينة عن عام ١٩٩٩م
(المتغيرات التابعة)

الشـــركـــــة	معلومات عام ١٩٩٩م		
	متوسط القيمة السوقية للسهم "بالجنيه" (y_1)	قيمة الأسهم المتداولة "بالجنيه" (y_2)	عدد الأسهم المتداولة (y_3)
١ – شركة القاهرة للإسكان والتعمير	٢٦ر٣٢	١٠٨٥٣١	٤١٢٤
٢ – الشركة المتحدة للإسكان والتعمير	٢٩ر٧٧	١٦٣٤٥٢٨	٥٤٩٠٨
٣ – شركة مصر للفنادق "هيلتون"	٥٠ر٧٥	١٣٠٥١٤١	٢٥٧١٧
٤ – بنك الإسكندرية التجارى	٤١ر٢٢	٦٠٠١٧	١٤٥٦
٥ – بنك مصر الدولى	١١٧ر٧٩	٦١٧٤٢	٥٢٤
٦ – بنك قناة السويس	٢٨ر٧٥	١٨٩٧٣	٦٦٠
٧ – البنك الوطنى المصرى	٣٥ر٢٧	١٧٩٧٨١	٥٠٩٧
٨ – الشركة العامة لصناعة الورق "راكتا"	٢٠ر٣١	١٥١٥٦٠	٧٤٦٤
٩ – شركة النصر للملابس "كابو"	٩٢ر١٥	٤١٣٣٨١	٤٤٨٦
١٠– الشركة العامه للخزف والصينى	٢٢ر٧١	١٠٦٢٨٧	٤٦٨٠
١١– شركة السويس للأسمنت	٥٠ر٤٨	٩٥٧٥٧٩٩	١٨٩٧١٠
١٢– شركة أبوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية	٧٦ر٨٨	١٠٥٤٥٨٢٥	١٣٧١٧٠
١٣– شركة الصناعات الكيماوية "كيما"	١٢ر٨٠	٤٥٦١٩١	٣٥٦٢٧
١٤– الشركة العربية للخزف "أراسمكو"	١٠ر٦٦	١٠٣٥٤٥	٩٧١٤
١٥– الشركة العربية للغزل والنسيج	٩٢ر٩٧	٤٥١٠٦١٦	٤٨٥١٨

جدول رقم (٢)

المعلومات المالية (معلومات السوق) لشركات العينة عن عام ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م

(المتغيرات التابعة)

	الشركة	عام ٢٠٠٠م			عام ٢٠٠١م		
		متوسط القيمة السوقية للسهم "بالجنيه" (y_1)	قيمة الأسهم المتداولة "بالجنيه" (y_2)	عدد الأسهم المتداولة (y_3)	متوسط القيمة السوقية للسهم "بالجنيه" (y_1)	قيمة الأسهم المتداولة "بالجنيه" (y_2)	عدد الأسهم المتداولة (y_3)
١	القاهرة للإسكان	٢ر٧٠	٥٢٤٥	١٩٤٦	٣ر٩٩	٥٠٥٥	١٢٦٦
٢	المتحدة للإسكان	٤ر٦٤	٣٥٨٣١٩	٧٧٢٣٤	٥ر٧٠	٩٧٣٣.٩	١٧٠٨٧٤
٣	مصر للفنادق "هيلتون"	٢٣ر٠٥	١٣٠٥٩٩	٥٨٨٤	٣٨ر٢٣	٤٨٩٦٤٤	١٢٨٠٨
٤	بنك الإسكندرية التجارى	٣٦ر٦٣	٦٤٨٥١	١٧٧٠	٤٥ر٥٦	٢٩١٦٠	٦٤٠
٥	بنك مصر الدولى	٥٧ر٩٣	٦٩٥١	١٢٠	٩٤ر٤٠	١٠٢٨٩٢	١٠٩٠
٦	بنك قناة السويس	١٥ر٣٧	١٦١٣٥	١٠٥٠	١٨ر٨٦	٤٣٥٧١	٢٣١٠
٧	البنك الوطنى المصرى	٧ر٧٣	٤٦٤٠	٦٠٠	٨ر٧٠	٤٥٢٦	٥٢٠
٨	العامة "راكتا"	٥ر٧٧	٣٣٥٠٢	٥٨٠٢	٩ر٩٢	١٦٩٥٥١	١٧٠٩٢
٩	النصر "كابو"	١٦ر٢٨	٢١٨٥٧٢	١٣٤٢٨	٤٠ر٨٨	٢١٩٤٦٩	٥٣٦٨
١٠	العامة للخزف	١٧ر٨٤	٣٨٨٨٧	٢١٨٠	١٩ر٦٠	٧٤٨٧٣	٣٨٢٠
١١	السويس للأسمنت	٥ر٢١	١٦٣٢٦٨٣	٣١٣٦٣٠	١٠ر٤٥	٣٨١٣٧٩٧	٣٦٥٠٠٠
١٢	أبو قير للأسمدة	٢٢ر٠٣	٨٩١٨٩	٤٠٥٠	٢٦ر٨٧	٩٨٣٣٢	٣٦٦٠
١٣	الصناعات الكيماوية	٢ر٧٩	٨٦٩٦	٣١١٨	٥ر٧٨	١٢٧٧٨	٣٢١٠
١٤	العربية للخزف	٥ر٩٤	٢٩٧٠	٥٠٠	٨ر٥٣	٤٢٨٣	٥٠٢
١٥	العربية للغزل	١٤ر٧٢	٦١٥٠٧٢	٤١٧٩٤	٢٧ر٦٥	١٣٩٣٧٦٢	٥٠٤١٢

جدول(٣)

البيانات المحاسبية المنشورة لشركات لعينة عن عام ١٩٩٩م

(المتغيرات المستقلة)

"بالألف جنيه"

م	الشركة	الأصول المتداولة (X_1)	إجمالى الإلتزامات (X_2)	الخصوم المتداولة (X_3)	صافى الربح (X_4)	إجمالى الأصول (X_5)	رأس المال العامل (X_6)	حقوق المساهمين (X_7)
١	القاهرة للإسكان	٤٥٦٣٥	٨٣١٢٦	٥٨٢٠٦	٢٥٢٩	٩٥٢٥٩	(١٢٥٧١)	٨٩٦٤
٢	المتحدة للإسكان	٢٣٥٥٤	٣١٢٥٩	٣٠٤٢٤	١٩٢٥	٤٠٦٩٠	(٦٨٧٠)	٧٣٦٨
٣	مصر للفنادق "هيلتون"	٩٤٨٠٣	٩٤٤٥٦	٩٣٠٣٥	١٦٨٨٥	١٧١٨٣٠	١٣٩٨٨	٧٧٣٧٣
٤	بنك الإسكندرية التجارى	٦١٤٦٢٢	٥٦٥١٩٨	٥٦٤٣٧٣	٥٨٣٨	٦٢٢٥١٦	٥٠٣٤٩	٥١٤٨٠
٥	بنك مصر الدولى	٧٥٤٠٠٠٦	٧٢٧٤٢١٨	٦٣٩٧٧٥٨	٥٠٥٧٠	٧٦٠٩٠٧٥	١١٤٢٢٤٨	٣٣٤٨٥٧
٦	بنك قناة السويس	٥٢٨٧٤٢١	٥١٣٩٤٩٠	٥٠٩٠٤٩٠	٢١٤٠٠	٥٣٠٤١٥٥	١٩٦٩٣١	١٧٣٦٦٥
٧	البنك الوطنى المصرى	١٠٣٥٣٠١	٩٦٢١٩٨	٩٦٢١٩٧	٢٢٥٢٣	١٠٤٣٤٩٥	٧٣١٠٤	٨١٢٩٨
٨	العامة "راكتا"	١٥٧٣٦٧	١٤٧٥١٧	١٠٦٧٧٨	٨٣٨٣	٣٠٦٣٣٢	٥٠٥٨٩	٥٨٤٦٧
٩	النصر "كابو"	١٩٠٠٧٧	١٠٧٦٠٣	١٠٧٦٠٣	٢٠٧٤٧	٢٢٤٥٤٨	٨٣٤٧٤	١١٦٩٤٥
١٠	العامة للخزف والصينى	٦٥٨٩٦	٢٧٥٢٢	٥٢٨٩٥	٤١٢٤	١٢٤٤٦٤	١٣٠٠١	٢٧٥٢٢
١١	السويس للأسمنت	٧٠٤١٨٢	٣٥٤١٤٧	٢٥٩٧٩٥	٩٠٠٠٠	٩٨١٥٠١	٤٤٤٣٨٧	٦٢٧٣٢٤
١٢	أبو قير للأسمدة	٧١٠١٧٣	٤٨٦٠٧٤	٤٨٦٠٧٤	١٢٤٦٤٩	١٧٣٦٨٥٣	٢٢٤٠٩٩	٢٥٠٧٧٩
١٣	الصناعات الكيماوية "كيما"	١٩٤٢٨٧	١٩٩٤٢٧	٩٠٦٦٤	٢٢٢١٦	٢٩٤٦٤٢	١٠٣٦٢٣	٩٥٢١٥
١٤	العربية للخزف	٤١٤٦٧	٣٨٢٩٥	٣٦٠١٥	٣٢٣٩	٦٥٨٦٢	٥٤٥٢	٢٧٥٦٧
١٥	العربية للغزل والنسيج	٣٢٣٨٠٢	٣٦٧٥٦٤	٣٥٩٤٩١	١١٤٠٠	٥٢٠٨٩٤	(٢٥٦٨٩)	١٥٣١٣٠

جدول(٤)

البيانات المحاسبية المنشورة لشركات لعينة عن عام ٢٠٠٠م

(المتغيرات المستقلة)

"بالألف جنيه"

م	الشركة	الأصول المتداولة (X_1)	إجمالى الإلتزامات (X_2)	الخصوم المتداولة (X_3)	صافى الربح (X_4)	إجمالى الأصول (X_5)	رأس المال العامل (X_6)	حقوق المساهمين (X_7)
١	القاهرة للإسكان	٣١٤٩٦	٦٣٦٩٩	٤٢٦٨٢	١٨٩٠	٧٥٧١٦	١١١٨٦	٨٤٦٠
٢	المتحدة للإسكان	١٤٥٢٣	٢٩٥٨١	٢٧٦٣٤	١٦٠٢	٣٩٢٥٧	(١٣١١١)	٧٠٧٢
٣	مصر للفنادق "هيلتون"	٥٨٩٤٧	٣١٨٢١	٣٠٠٢٥	١٢٥١٨	١١٠٨٧٣	٢٨٩٢٢	٤٢٠٦٨
٤	بنك الإسكندرية التجارى	٢٦٥٩٣١	٤٨٧٤٨٨	٥٦٤٣٧٣	٥٢٧٠	٥٨٢٧٣٢	(٢٩٨٤٤٢)	٥٦٧٣٥
٥	بنك مصر الدولى	٣٥٧٣٩٦٩	٥٩٧٦٨٠٩	٦٣٩٧٧٥٨	٤٢١٩٨	٦١٧٩٧٠٨	(٢٨٢٣٧٨٩)	٢٠٢٨٩٩
٦	بنك قناة السويس	١٧٧١٩٣١	٣٠٥٦٦٣٥	٥٠٩٠٤٩٠	١٢٥٥٠	٣١٩٢٠٦٣	(٣٣١٨٥٥٩)	١٣٥٤٢٨
٧	البنك الوطنى المصرى	٤٦٥١٢٥	٧٨٨٧٠٤	٧٨٨٧٠٤	٦٨٢٢	٨٧٨٩١٩	(٣٢٣٥٧٩)	٣٥٧٩٤
٨	العامة "راكتا"	١٣٦٢٧١	١٤١٣٨٧	٦٢٢٩٨	٨٠٤١	٢٧٨٣٠٤	٧٣٩٧٣	١٩١٣٧١
٩	النصر "كابو"	١٣٠٧٢٢	٤٠٦٩١	٤٠٦٩١	١٧١٨٩	١٥٥٥٧١	٩٠٠٣١	٤٠٨٦٦
١٠	العامة للخزف والصينى	٥٧٢٩٠	٣٥٨٨٣	٢٣١٨٣	٤٧٤٢	١٠٠١٣٤	٣٤١٠٧	٨٧١١٦
١١	السويس للأسمنت	١٥٠٩٨٤	٢٣٤٤٢٥	٥٧٢٤٠	٥٠٠٠٠	٤٨٣١٦٧	٩٣٧٤٤	١٩١٣٧١
١٢	أبو قير للأسمدة	٣٠١٣٢٨	٨٦٠٦٨٦	١٣٠٩٧٥	٤٤٠٢٤	١٢٧٠٣١٢	١٧٠٣٥٣	١٢٧٥٤٣
١٣	الصناعات الكيماوية "كيما"	١١٢٤٠٩	٥٥٤٦٠	٥٥٤٦٠	٥٢٧٢	٢٠٦١٢٦	٥٦٩٤٩	٥٩٧٧٢
١٤	العربية للخزف	٣٩١٢٦	٣٢٢٤٥	٢٩٢٢٥	٤٠٣٣	٦٠٤٩٥	٩٩٠١	٢٠٥٠٠
١٥	العربية للغزل والنسيج	٢٨٣٢٤١	٢٠٣٤١٠	١٩٠٨٩١	٢١٣٠٩	٤١٨١٠٨	٩٢٣٥٠	١١٠٤٢٤

جدول(٥)

البيانات المحاسبية المنشورة لشركات لعينة عن عام ٢٠٠١م

(المتغيرات المستقلة)

"بالألف جنيه"

م	الشركة	الأصول المتداولة (X_1)	إجمالى الإلتزامات (X_2)	الخصوم المتداولة (X_3)	صافى الربح (X_4)	إجمالى الأصول (X_5)	رأس المال العامل (X_6)	حقوق المساهمين (X_7)
١	القاهرة للإسكان	٢٧٦٤١	٦٣٤٧٥	٤١١٩١	٢٣٦١	٧٨٤٩٦	(١٣٥٥٠)	١٠٨١٢
٢	المتحدة للإسكان	١٥٩١٨	٢٩٥٦٢	٢٧٩٧٩	١٣٨٩	٤٠٠١٢	(١٢٠٦١)	٧٤٣٧
٣	مصر للفنادق "هيلتون"	٧٣٠٥٦	٣٨٦١٨	٣٦٨٢٢	٢٣١٦٦	١٣٨٩٨٦	٣٦٢٣٤	٥٤٤٠٩
٤	بنك الإسكندرية التجارى	١٧٠٧٨٠	٤٤٤٩٢٩	١٥٥٩٨٠	٦٣٧	٥٣٦٣٨٨	١٤٨٠٠	٥٦٣٥
٥	بنك مصر الدولى	٢٧٨٩٠٧١	٦٩٩٩٨٣٧	١٧٨٠٧١	٤٥٩٦٣	٧٢٣٤٨٢١	١٠٠١٠٠٠	٢٣٤٩٨٤
٦	بنك قناة السويس	١٠٢٧٨٤١	٣٥٠٠٤٢٣	٩٤٨٠٠٠	١٣١٥٠	٣٦٤٧٥٤١	٧٩٨٤١	١٤٧١١٨
٧	البنك الوطنى المصرى	٢٥٢٩٥٩	٥٥٩٦٤٦	٥٥٩٦٤٦	٩٨٧١	٦٦٥٢٤٧	(٣٠٦٦٨٧)	٤٥٢٦٤
٨	العامة "راكتا"	١٧٨٢٠٣	١٤١١٧٢	٦٢٠٢٣	٤٣٨٥	٢٩٥٦٦٠	١١٦١٨٠	٤٣٤٧٧
٩	النصر "كابو"	١٥٤٩٠٧	٥٠٠٣٩	٥٠٠٣٩	١٧٤٩٤	١٨٣٩٧٥	١٠٤٨٦٨	١٠٠٨١٨
١٠	العامة للخزف والصينى	٦٥٠٧٢	٤٣٩٦٤	٢٨٩٨٠	٣٤٤٧	١٠٧١٦٦	٣٦٠٩٢	٢٧٦٩٩
١١	السويس للأسمنت	٢٠٦٩٨٣	٢١٧٠٠٧	٨٣٠٢١	٧٧٥٠٠	٥٠٩٠٥٣	١٢٣٩٦٢	٢٢٤١٩٧
١٢	أبو قير للأسمدة	٥٤٢٩٢٥	١١٠٦٤٢١	٢٢٦٧٢٦	١٠٣٨٩٨	١٦١٢١٢٣	٣١٦١٩٩	١٥١٩٠٦
١٣	الصناعات الكيماوية "كيما"	١٢١٢٥٢	٥٠٤٧٨	٥٠٤٧٨	١٣٧٦٦	٢١٩٥١١	٧٠٧٧٤	٧٢٠٤٦
١٤	العربية للخزف	٣٩١٥٦	٣٥٦٤٦	٣٣٦١٧	٢٣٠١	٦٤٧٠١	٥٥٣٩	٢٠٩٠٥
١٥	العربية للغزل والنسيج	٢٨٣٤٠٨	٢١٥٤٦٥	٢٠٤٤٣٤	٢٢٥٩١	٤٥٨٠٣٢	٧٨٩٧٤	١٢٧٩٧٣